نشأة وتطور المنظمات الاقتصادية الإقليمية الفرعية في أفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ "دراسة تاريخية"

أ.م.د. اسامه صاحب منعم
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Establishment and development of sub-regional economic organizations in Africa until 2000
"historical study"

Assit Prof. Osamah Sahib Muneam
College of Education for Humanities / University of Babylon
osamah.alwan.bscle@uobabylon.edu.iq

الملخص :

من الاهمية بمكان ان يتم التطرق الى دراسة تاريخية لموضوع يحمل بعدا اقليميا ودوليا اذ شكل حقبة زمنية طويلة في حياة الشعوب الافريقية منذ منتصف القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر، فضلا عن تركه لبصمات في الحياة الاقتصادية والسياسية والامنية في حياة تلك الشعوب التي وجدت نفسها اثر تخطيها حاجز الاستعمار العسكري ونيلها لاستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية امام معادلات جديدة للتوازن الدولي وبداية لعهد التكتلات والمنظمات الاقليمية ذات الطابع الاقتصادي لتكون عنصرا فاعلا في ضوء احتدام الحرب الباردة ، فعدت تلك المنظمات وسيلة اغلب دول العالم لمحاكاة الوضع الدولي الجديد ومنها الدول الافريقية التي وجدتها خير وسيلة للتعبير عن اهدافها الاقتصادية وسعيها نحو التكامل الاقتصادي ، فبذات المنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية بالظهور في مختلف الجهات الجغرافية للقارة الافريقية وحظي البعض منها باعتراف اقليمي ودولي فاستمر البعض منها وازدهر والبعض الاخر اضمحل وقامت على انقاضه منظمات اخرى ، بيد ان تلك المنظمات سرعان ما ادركت الواقع السياسي والامني الهش للبعض من الدول الاعضاء تزامنا مع انتهاء الحرب الباردة فقد تصاعدت الحروب الحدودية والنزاعات الداخلية لأغلب تلك الدول مما دفع بالكثير من المنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية الى تطوير اهدافها وجعل تحقيق الاستقرار السياسي والامني سبيلا لتحقيق التكامل الاقتصادي ذلك الهدف الذي لم يتحقق حنى وقتنا الراهن ولعراقيل سياسية واقتصادية وامنية واعتبارات داخلية وخارجيه تحيط بالقارة الافريقية .

الكلمات المفتاحية :

المنظمات الاقليمية الفرعية ، القارة الافريقية، التكامل الاقتصادي، تجمع دول الساحل والصحراء، السادك،.

Abstract :

It is important to address a historical study of a topic that carries a regional and international dimension as it constitutes a long era in the lives of African peoples from the middle of the twentieth century to the present. As well as leaving fingerprints in economic, political and security life in the lives of those peoples who found themselves overtaking the barrier of military colonialism and gaining independence after the Second World War in the face of new equations of international balance and the beginning of the era of regional conglomerates and organizations of an economic character to be an active element in the light of the cold war. These organizations have been the most important means of simulating the new international situation, including the African countries, which have found the best way to express their economic objectives and pursue economic integration. Some of the subregional economic organizations have continued, prospered and others have been eroded and extinguished by other organizations. However, those organizations soon realized the fragile political and security realities of some member States in parallel with the end of the cold war. Border wars and internal conflicts escalated for most of them, prompting many subregional economic organizations to develop their objectives and make political and security stability a way to achieve economic integration.

Keywords:
Sub regional organizations, African continent, economic integration, Community of Sahelo-Saharan States, SADC.

المقدمة :

من المعروف ان انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥يعد ايذانا ببداية حقبة زمنية جديدة ، اذ بدأت الحرب الباردة بين كتلتين متناقضتين ايدلوجيا وعندها ايضا بدأ الاستعمار بنمطه العسكري القديم يضمحل ويتلاشى ، وبذات الدول التي عانت من ويلات الاستعمار تنال استقلالها ومنها الدول الافريقية التي اخذت تراقب الواقع آنذاك وترى ان اغلب الدول في العالم حتى المتقدمة تخطو نحو اقامة منظمات وتكتلات ذات اهداف اقتصادية كخطوه اولى نحو تحقيق التكامل الاقليمي ، ولما كانت الدول الافريقية الناشئة بحاجة ماسة لتحقيق التلاحم الاقليمي على ارضها اوجدت ما عرف" بالمنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية " وفي الاتجاهات الجغرافية المختلفة للقارة ،والتي سرعان ما نمت و تطورت فأخذت ترتدي الصيغة السياسية والامنية حفاظا على الاستقرار والسلام الاقليمي، فاصبح للبعض منها ثقلا اقليميا معترفا به من منظمات قارية ودولية كأمثال منظمة الوحدة الافريقية و هيئة الامم المتحدة وحتى يومنا هذا ، ومن هنا جاءت دراستنا التاريخية لهذا النوع من المنظمات وبعنوان " نشاه وتطور المنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية في افريقيا

حتى عام ٢٠٠٠ " والمكونة من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وبالاستعانة بالمنهج الوصفي و المنهج التحليلي التاريخي، وقد تطرق المبحث الاول الى مفهوم الاقليمية بمفهوميها الضيق و الواسع وكيف ان المجال الاقتصادي يعد ابرز مجال تتضح فيه الاقليمية ، كذلك تطرق المبحث لنشأة المنظمات الاقليمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وبفرعيها القاري والفرعي والذي سارت على نهجه القارة الافريقية لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي الذي عد احد الوسائل الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وموضحا اهمية الجذور التاريخية لإقامة تلك المنظمات الاقتصادية الاقليمية التي تأسست بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية منذ ان كانت مجرد فكرة متداولة في خلال النصف الاول من القرن العشرين وحتى تبلورها بصيغة منظمات اقتصادية اقليمية فرعية قائمة على الرض الواقع بعد ان حصلت اغلب الدول الافريقية على الاستقلال في النصف الثاني من القرن نفسه ، كما اهتم المبحث ايضا بتوضيح اهم العوامل التي دفعت لظهور هذا النوع من المنظمات .

اما فيما يتعلق بالمبحث الثاني فقد استعرض اهم المنظمات الاقتصادية الفرعية في افريقيا ودوافع ظهور كلا منها والظروف المحيطة بنشأة كل منظمة ومبادئها واهدافها التي تضمنتها معاهدة الانشاء ، ومدى تطور كل منظمة وفاعليتها الاقليمية اقتصاديا وسياسيا وامنيا فضلا عن معرفة اهم المتغيرات التي طرأت على كل منظمة منذ التأسيس وحتى عام ٢٠٠٠.

أسهمت عدد من المصادر في اغناء البحث بالمعلومات الدقيقة والمهمة منها " التقرير الاستراتيجي الافريقي " وللأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمحرره الاستاذ الدكتور محمود العينين والصادر عن مركز البحوث الافريقية في جامعة القاهرة .كذلك ايضا اطروحة الدكتوراه بعنوان " اقتصاديات التكامل واشكالية التكتل الاقتصادي الافريقي " حالة مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا NEPAD " للباحث الدكتور عبد الجليل جميل .

المبحث الاول : المنظمات الاقليمية (المفهوم والنشأة)

اولا: مفهوم المنظمات الاقليمية :

عدت الظاهرة الاقليمية من المصطلحات السياسية والقانونية التي لم يتم تحديدها بتفسير دقيق وهو ما خلق نوع من تضارب الآراء والمفاهيم حولها[١] فهي حالة وسيطه بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات

والمؤسسات لتطبيق اهتماماتها السياسية او الاقتصادية وهذه الحالة تتفاعل اقليميا على المستوى القاري او على مستوى الاقليمي الفرعي ، هادفة الى تحقيق التكامل والاندماج في مختلف المجالات للتقليل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه ويتم التفاعل اختياريا ومتضمنا تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل تلك الجماعة او المؤسسة وتتصرف باسمها[٢]، ويعد المجال الاقتصادي من ابرز المجالات التي تتضح فيها الظاهرة الاقليمية في واقع العلاقات الدولية ففي الجانب التاريخي كانت التنظيمات الاقليمية الاقتصادية من اوائل التنظيمات التي مثلت تلك الظاهرة[٣] . وقد يؤخذ فيها بالمجال الجغرافي للدول فنقول بان المنظمة تجمع بين دول متجاورة جغرافيا كالاتحاد الاوربي او يؤخذ تعريف المنظمة الاقليمية ببعض الخصائص التي تحملها دولة معينة كمنظمة الدول المصدرة للنفط " اوبك" ، كما يؤخذ في تعريف البعض منها بنوع الروابط التي تربط مجموعة من الدول كالروابط الدينية او التوجهات السياسية كمنظمة المؤتمر الاسلامي[٤]، وايضا يؤخذ في تعريفها بالمصالح التي تجمع بعض الدول كحلف وارشو وحلف الاطلسي[٥]

ونستنتج من ذلك ان الاقليمية وبمعناها الضيق تشمل مفهومين هما المفهوم الجغرافي والمفهوم الحضري اذ يرى انصار المفهوم الجغرافي انه لإعطاء منظمة دولية صفة الاقليمية لابد من وجود رابطة جغرافية بين الدول الاعضاء فيها، وينقسم مؤيدي هذا المفهوم الى فريقين الاول منهما يرى ان الرابطة الجغرافية تعني وجوب توفر الجوار الجغرافي بين الدول الاعضاء فصفة الاقليمية في مفهومهم لا تطلق على منظمة تضم دولا من قارات مختلفة بينما يرى مؤيدي الفريق الثاني انه ليس من الضرورة توافر الجوار الجغرافي وانما الاكتفاء بان تحدد المنظمة المجال الجغرافي لنشاطها[٦] ، اما في المفهوم الحضري فلا يكتفي مؤيدي هذا المفهوم بتوفر رابطة التجاور الجغرافي بل يذهبون الى وجوب اشتراط توفر الروابط الحضارية كوحدة اللغة والثقافة والتاريخ كمنظمة جامعة الدول العربية[٧] .

اما المعنى الواسع للإقليمية فقد تم طرح عددا من المفاهيم تكاد تجمع بعدم اشتراط الجوار الجغرافي والاكتفاء بوجود التقارب السياسي او الايديولوجي ، وهذا ما يثير التساؤل حول عد الاحلاف العسكرية منظمة اقليمية ايضا [٨] .

ثانياً: نشأة المنظمات الاقليمية الاقتصادية :

جاءت نشأة المنظمات الاقليمية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن اطار المحاولات الرامية الى تنظيم العلاقات الدولية آنذاك وللبحث عن تنظيمات دولية تحد من مخاطر عدم الاستقرار الدولي ، سيما مع تصاعد اصوات متخوفة ومشككة في قدرة تلك المنظمات في تحقيق ذلك الهدف ، نتج عن ذلك ظهور تيارين

متناقضـــين فالتيار الاول دعا الى تنظيم دولي قائم على اســـاس عالمي وليس اقليمي بحجة المخاطر التي احدثتها التنظيمات الاقليمية في ميزان القوى الذي كان ســـائدا قبل الحرب العالمية الثانية الامر الذي يهدد الســـلم والاســـتقرار الدولي [٩]، اما التيار الاخر فقد تبنى الاقليمية بالرغم من نجاح التيار الاول في فرض آرائهم منذ عام ١٩٤٣ [١٠] لكن ســرعان ما حصـــل مؤيدي التيار الاقليمي على حق اقامة التنظيم الاقليمي في عام ١٩٤٤ [١١]مع اســتمرار التنافس بين التيارين الى ان تم حسـم ذلك عندما ادرك واضــعوا ميثاق الامم المتحدة اهمية الدور الذي يمكن للمنظمات الاقليمية ان تقوم به ســـيما في حفظ الســـلم والامن الدوليين وان دورها يعد مكملا لمنظمة الامم المتحدة ولا يتعارض معها مع اشـــتراط توفر القدر الملائم من امكانات العمل المشـترك، ولهذا نجد ميثاق الأخيرة قد نظم العلاقة بين هذه المنظمة الدولية العالمية وبين المنظمات الاقليمية بنوعيها القاري والفرعي تنظيما قانونيا[١٢] اذ تم تخصيص الفصل الثامن من الميثاق للحديث عن التنظيمات الاقليمية دون تحديد واضــح لمفهوم التنظيمات الاقليمية لكن المواد "٥٢. ٥٣، ٥٤ " قد وضــعت الاســس العامة لها فقد نصـــت على عدم وجود ما يمنع من قيام التنظيمات الاقليمية لمعالجة الامور الخاصـــة بحفظ الســـلم والامن الدوليين بشـــرط ان تكون هذه التنظيمات متلائمة مع اهداف ومبادئ الامم المتحدة ، وان يبذل اعضـــاء الامم المتحدة المنضـــمون الى هذه المنظمات كل الجهود لتســـوية النزاعات المحلية ســـلميا قبل ان تعرض على مجلس الامن على ان لا يحول ذلك دون قيام الاخير بوظائفه حيال ذلك ، كما له الحق في استخدام هذه المنظمات في اعمال القمع و حفظ السلام والامن الدوليين ولكن تحت اشرافه ومراقبته[١٣] .

وهكذا شـــهد النصـــف الثاني من القرن العشـــرين تجارب عديده في العالم لتحقيق التكامل و الاندماج الاقليمي[١٤] الذي لاقى رواجا في الاوســـاط الاكاديمية بعد الحرب العالمية الثانية خاصـــة منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين بعد ان اصبح تحقيق السلم الدولي ورفاهية الشعوب تقوم على اسس جديدة في العلاقات الدولية اضحت فيها المصالح الاقتصادية لها الاولوية على الاعتبارات السياسية والامنية[١٥] ، ويعود سبب ذلك الى التحولات الجذرية التي اثرت في اساليب تنظيم العلاقات الدولية فقد كان آنذاك نوع من اجماع عالمي على رفض اعتماد الصـراع المسـلح اداة لتحقيق المصـالح والاهداف وظهرت مبادئ اشـاعة السـلام والامن كما اصبحت فكرة الاستعمار المباشر مرفوضة فظهرت نزعة الاستقلال في مختلف انحاء العالم وهذا ما دفع بالدول المتقدمة ان تبتعد عن الصـراعات المسـلحة وذلك لاتسـاع المصـالح المشـتركة بينها اما الدول الحديثة الاســتقلال والنامية فقد دفعها الى التخلص من اي هيمنة اســتعمارية[١٦] ، تبعا لذلك ظهر ما يعرف بالتكتلات الاقتصـادية التي لم تكن بالظاهرة الجديدة لكنها قديما كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة في محاولة لاســـتغلال موارد تلك المســـتعمرات فنجدها ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كتجربة

اقتصادية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة او نامية رأسمالية واشتراكية ، فجاءت التكتلات الاقتصادية في البدا في صيغة مشروعات فردية كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول[١٧] كمشروع "مارشال " الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية للدول الاوربية ودول الشرق الاوسط [١٨] وكذلك مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة "الكوميكون " الذي اقامه الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٩ الذي جاء ردا على مشروع مارشال[١٩]، ثم تبلورت تلك التكتلات بصيغة منظمات اقتصادية لتتمكن تلك الشعوب التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهارة اقتصاديا من اعادة بناء اقتصادها ومواجهة الهيمنة المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فظهرت منظمات سيما في غرب اوربا فظهرت " السوق الاوربية المشتركة " التي انشات بموجب معاهدة روما عام ١٩٥٧ ، التي كانت مثالا يحتذى به للعديد من الاقتصاديين والسياسيين [٢٠] ثم انتقلت ظاهرة التكتلات والمنظمات الاقتصادية الى مجموعة اخرى من الدول فظهرت " السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى "عام ١٩٦٠ وكذلك ظهرت "منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية" عام ١٩٦١ ، اما في المنطقة العربية فقد ظهرت "السوق العربية المشتركة "عام ١٩٦٤، وفي قارة اسيا تكونت رابطة دول جنوب شرق اسيا "اسيان" في عام ١٩٦٧ من قبل خمسة دول آنذاك وهي اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند[٢١].

ونتيجة لزيادة وتيرة العولمة خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي الذي اذن بظهور منهج حديث وبديل للتكامل الاقليمي وهو ما يجمع ما بين الاقليمية والتحرك نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي ويعرف بالإقليمية الجديدة او المنفتحة " " Neo-regionalism or open ، فظهرت ضمن ذلك السياق عدد من المنظمات الاقليمية الاقتصادية فظهرت في امريكا الجنوبية ما عرفت بالسوق الجنوبية المشتركة في عام ١٩٩١" NCMSA " وتضم كلا من الارجنتين والبرازيل والأورغواي وباراغواي وفنزويلا وبوليفيا كذلك في امريكا الشمالية ظهرت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام ١٩٩٤" NAFTA " ضمت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، كذلك ظهرت منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين "FTAA" عام ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة الامريكية و٣٤ دولة اخرى اما عن قارة اسيا فقد تكونت فيها عام ١٩٩٢ منطقة التجارة الحرة لدول الاسيان "AFTA " ، واعلان عن تجمع اسيا والباسفيك "APEC " عام ١٩٨٩ ، اما في المنطقة العربية فقد تم في عام ١٩٩٧ تجديد اتفاقية السوق العربية المشتركة في" منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" " GAFTA "[٢٢].

سـارت بدورها دول القارة الافريقية على نهج بقية دول العالم في عد التكامل الاقتصـادي الاقليمي احد الوسائل الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لما يوفره من مزايا ولأجل تحقيق ذلك ظهرت فيها ما عرفت بالمنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية للتمييز بينها وبين المنظمات الاقليمية القارية ، وساهم في ذلك عدة معطيات ترتبط في معظمها بوضع القارة الافريقية الموروث عن الاستعمار فضلا عن المستجدات في الساحة الدولية سيما في المجال الاقتصادي [٢٣].

ثالثاً: الجذور التاريخية للمنظمات الاقتصادية الفرعية في افريقيا :

ارتبط اقامة التجمعات الاقليمية والقارية في افريقيا بمفهوم الاقليمية القديمة التي نشـأت اثناء حقبة الحرب الباردة والاقليمية الجديدة التي نشأت في حقبة ما بعد تلك الحرب ، اذ شهد النصف الاول من القرن العشـرين ظهور سـلسـلة من المؤتمرات الافريقية خارج القارة التي بدأت بمؤتمر لندن عام ١٩٠٠ وانتهت بمؤتمر مانشـستر عام ١٩٤٥ [٢٤] ، كما شـهد القارة الافريقية محاولات انشـاء منظمات اقليمية بعد انتهاء الحقبة الاسـتعمارية كمنظمة الدار البيضـاء في عام ١٩٦١ومجموعة برازفيل في عام ١٩٦١ومجموعة منروفيا في عام ١٩٦١[٢٥] ثم منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ [٢٦]، وقد اتسـمت المنظمات الإقليمية و القارية في افريقيا اثناء الحرب الباردة بالطابع السـياسـي تمثل ذلك في رفض الدول الاعضـاء في تلك المنظمات التنازل عن بعض من سـلطتها لصـالح المنظمات الاقليمية وايضـا ظهور اختلافات ايديولوجية واقتصـادية بسـبب التبعية لقوى كبرى مختلفة ايديولوجيا واقتصـاديا[٢٧] . يمكن القول ان الهياكل التي اقامها كل مستعمر بين الدول المستعمرة التابعة له اوجدت بالفعل روابط بينها فيه جانب من جوانب التكامل الاقليمي خاصـة في حريات التبادل التجاري والخدمات المشـتركة و المناطق النقدية لكن في الوقت نفسـه هذه الهياكل لم تكن ملائمة للدول الافريقية المستقلة لكونها لا توفر قاعدة للتكامل بين تلك الدول وايضـا كونها عاجزة عن النهوض بأعباء التنمية، مما دفع الى اهمية بناء ركائز للتكامل في القارة الافريقية وهو ما اوجد ترابطا متميزا في العلاقات القطرية والاقليمية والقارية[٢٨]، ونتيجة لذلك وفي ظل تصـاعد الدعوة الى الوحدة السياسية الذي نادى بها الرئيس الغاني كوامي نكروما ظهر اتجاهان فكريان يناديان بالجانب الاقتصـادي سـيما من اثيوبيا بحجة اهمية تحقيق التكامل الاقتصادي قبل الحديث عن الجانب السياسي [٢٩].

في مقابل ذلك ظهرت في وسط اجواء الاستقلال في القارة الافريقية منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣ كاطار تنظيمي تعاوني يمكن لشعوب القارة الافريقية من ايجاد موطئ قدم في ساحة السياسة الدولية [٣٠]، اذ تضـافرت جهود زعماء القارة الافريقية لتحقيق ذلك لأجل العمل على ترقية الشـعوب الافريقية والعمل

على حل النزاعات بينها فضلا عن تحقيق التكامل الاقتصادي القاري مما يعزز السلام ويدعم التنمية المشتركة لاقتصادات افريقيا حيث اكدت المنظمة على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء ويتضح هذا بما جاء في ديباجة ميثاق المنظمة " نحن رؤساء دول وحكومات افريقيا، اذ ندرك مسؤوليتنا لتقدم شعوبنا الكامل " كذلك نصت المادة الثانية المحددة لأهداف المنظمة على تقوية افريقيا في ذلك الجانب الاقتصادي[٣١].

تبعا لذلك شهد عقد السبعينيات ظهور منظمات اقليمية فرعية هدفها اقامة تجمعات اقتصادية قوية وصولا الى توحيد كامل الاقتصاد الافريقي[٣٢]، الامر الذي شجعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة التي انشات عام ١٩٥٨، اذ فضلت وجود التجمعات الاقليمية الفرعية في القارة الافريقية للتعامل معها اقتصاديا ولتحقيق التنمية عن طريق التعاون بين مجموعات من الدول ليكون بديلا عن التعاون القاري لقلة المواصلات والاتصالات آنذاك الذي ادى الى ضعف التنسيق وبناء على ذلك قسمت القارة آنذاك الى خمس مناطق " شمال ، جنوب، وسط ، شرق ، غرب " وقد انضمت عدد من الدول الافريقية عضوا في اكثر من تجمع مثل (ليبيا ، الكونغو ، اوغندا ، ارتيريا ، انكولا)، ذلك لما توفره تلك العضوية من فوائد ولان التقارب يساهم في تحقيق التكامل الافريقي فيما ترى دولا اخرى اهمية احترام مبدا العضوية في تجمع واحد وعدت ذلك هو الخطوة الصحيحة لضمان نجاح التنمية على المستوى الاقليمي الفرعي لتعقبها فيما بعد عملية التكامل بين المنظمات الفرعية في القارة الافريقية[٣٣]، ولم يستغرق انشاء تلك المنظمات مدة زمنية طويله اذ انشات في سنوات متقاربة وعلى اسس اقتصادية بالرغم من وجود بعض الاهداف السياسية لها الا ان الطابع الغالب عليها هي الصبغة الاقتصادية ولتحقق اهم اهدافها في ترقية التجارة والحد من العراقيل الكمركية وغيرها وايضا دعم التنمية الاقليمية من خلال تنمية القطاع الاقتصادي والهياكل القاعدية واطلاق المشاريع الكبرى في القطاعات المصنعة فضلا على الاهتمام بحرية تنقل وسائل الانتاج وترقية التعاون النقدي [٣٤].

ومن هذا المنطلق ظهرت في افريقيا سلسلة من المبادرات للوصول الى وحدة اقتصادية قارية بدا من مخطط لاغوس في نيسان الذي ظهر عام ١٩٨٠ وعد مفتاحا لعملية التكامل الاقليمي في افريقيا وكان الهدف منه العمل على اعادة بناء التركيبة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي والجهوي عبر اعادة هيكلة القارة الافريقية وانشاء وحدات اقتصادية اقليمية جهوية تساهم بدورها في الاندماج في الاقتصاد العالمي مرورا بالاتفاق الذي عقد في العاصمة النيجرية "ابوجا " Abuja" في حزيران عام ١٩٩١ [٣٥]، الذي دعت المادة ٢٨ منه الى تعزيز المجموعات الاقتصادية القائمة وانشاء مجموعات جديدة فضلا عن تعزيز التعاون بينها، كما تم الاعلان في هذا الاتفاق عن ولادة "الجماعة الاقتصادية الافريقية " " CER" التي عدتها المادة ٩٨ منه جزا لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وان مهمتها الاساسية هو

ايجاد مســـار وفق مراحل وجدول زمني لتحقيق هدف التكامل في القارة ، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ بعد مصادقة الدول الافريقية[٣٦] .

وعليه ، قدمت " الجماعة الاقتصـــادية الافريقية " خطة تتألف من ســـتة مراحل تنفذ في مدة زمنية تقدر ٣٤ عاما ولكل مرحلة هدفها الرئيسـي الخاص وايضـا تتضـمن الخطة الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق الهدف وفقا لمدة زمنية تناسـب كل مرحلة ، فنجد ان المرحلة الاولى اهتمت بتقوية الاطار المؤسـساتي اما المرحلة الثانية فقد تضـمنت التحضـير لأنشـاء منطقة تبادل حر وكذلك المرحلة الثالثة فقد كان جل تركيزها على اقامة منطقة تبادل حر داخل كل تجمع ، وكانت المرحلة الرابعة قد اهتمت بإقامة اتحادات كمركية داخل كل تجمع اما الخامسة قد تضمنت العمل على اقامة سوق افريقية مشتركة واخيرا المرحلة السادسة التي يتم فيها تحقيق الهدف وهو اقامة الاتحاد الاقتصادي القاري في افريقيا بناني[٣٧] .

عضدت " الجماعة الاقتصادية الافريقية" توجهها ذلك عبر فيما عرف بإعلان "سرت " في ليبيا عام ١٩٩٩ الذي دعا الى الاسـراع في تنفيذ اتفاق "ابوجا" وايضـا تذليل كل العقبات امامه فضـلا عن انشـاء مؤسـسـات لتحقيق التكامل الاقتصـادي الافريقي كالبنك المركزي الافريقي والمحكمة الافريقية للعدالة وكذلك انشاء برلمان عموم افريقيا تمهيدا لتأسيس "الاتحاد الافريقي " مستقبلا [٣٨].

بناء على ما سبق اعتمدت الجماعة الاقتصـادية الافريقية على وجود تجمعات اقتصـادية اقليمية فرعية موزعة في كامل القارة الافريقية وعدتها الوســائل الرئيســية لتحقيق تلك الخطة ومن اهمها (اتحاد المغرب العربي "U.M.A"، الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب افريقيا "الايكواس" " ECWAS"، الجماعة الاقتصـادية لدول وسـط افريقيا " الايكاس" "ECCAS"، تجمع دول السـاحل والصـحراء "س، ص" " CEN, SAD" "، جماعة شرق افريقيا "EAC" ، الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي "السادك" "SADC "، السوق المشتركة لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي " كوميسا" "COMESSA "[٣٩].

رابعا: عوامل نشؤ المنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية في افريقيا :

من الاهمية بمكان الاشـارة الى ان ظهور ذلك العدد من المنظمات الاقتصـادية الفرعية في افريقيا قد جاء بدون فاصـل زمني كبير وان معظمها قام على اسـس اقتصـادية بالرغم ان البعض منها قد هيمن عليها الطابع السياسـي عند انشـائها وذلك لتضـمينها اهدافا سـياسـية تسـعى لتحقيقها رغم ان سـبب نشـأتها الرئيسـي وحسـب ما ورد في معاهدة الانشـاء هو السـعي لتحقيق الاهداف الاقتصـادية ذلك ايمانا بفكرة ان تحقيق هذه الاهداف يؤدي بالتالي الى تحقيق الاهداف السـياسـية [٤٠] كتجربة " الاتحاد الاوربي " [٤١]، لذلك نجد ان اغلب تلك المنظمات حملت تسـميات تحمل الصـفة الاقتصـادية ما عدا " اتحاد المغرب العربي " ومنظمة "

دول الساحل والصحراء" تأكيدا لطبيعة اهدافها فضلا عن ما ورد في نصوص مواثيقها [٤٢]، ويمكن ان نوجز عوامل ظهور هذه المنظمات بالاتي :

- **الحقبة الاستعمارية لأفريقيا :**

كان لأفريقيا تاريخ طويل من التكامل الاقليمي يرجع اغلبه الى الحقبة الاستعمارية اذ لم تكن هذه التجمعات الاقتصادية هي الاولى في القارة الافريقية ولا وليدة رغبة شعوبها وانما جاءت نتيجة توجه الاستعمار الاوربي في تجميع مستعمراته وربطها ببعض تلبية لمتطلباته خاصة الاستغلال الامثل لموارد المستعمرات ولتقليص النفقات وبالتالي تخفيف الاعباء المالية عن خزينة المستعمر الاوربي [٤٣]، ويعد "الاتحاد الكمركي لجنوب افريقيا " " SACE " اقدم تجمع اقتصادي في افريقيا اذ اقيم عام ١٩١٠ ليضم الدول الافريقية الواقعة في جنوب القارة والمستعمرة من قبل بريطانيا التي اوجدت ايضا هيئات عملات غرب افريقيا في عام ١٩١٢ لإصدار العملات في المستعمرات البريطانية في الغرب الافريقي" نيجيريا ،غانا ، غامبيا ،سيراليون " كما كانت لفرنسا مؤسسات مشابهة في مستعمراتها في غرب ووسط افريقيا، اما الشرق الافريقي فقد عمدت بريطانيا الى جمع مستعمراتها فيه تحت مسمى "جماعة شرق افريقيا " التي عدت من اقدم مشاريع التكامل في العالم آنذاك لكونه يوجد تعريفة كمركية مشتركة وموحدة وقد ضم في البدا كل من اوغندا وكينيا في عام ١٩١٧ ثم انضمت له تنجانيقا في عام ١٩٢٢ [٤٤].

- **العامل الاقتصادي :**

تعد معظم الدول الافريقية دولا متخلفة اقتصاديا فالطبيعة الانقسامية للاقتصاد الافريقي واضحة في اطار الاقتصاد العالمي ويعد العائق الاساسي امام نمو القارة وهو ما ادى الى السعي نحو التوسع السريع في التكامل الاقليمي الفرعي والقاري ، فبالرغم من الامكانات الطبيعية والبشرية التي تتوفر في القارة الا ان الناتج الداخلي للقارة لا يتجاوز نسبة ٣% من نسبة الناتج الاجمالي العالمي ، فضلا عن تفشي مشاكل الفقر وتراجع مستويات التعليم [٤٥]، لذلك فقد ادركت دول القارة الافريقية اهمية التكامل الاقتصادي منذ عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين في ظل الظروف التي واجهتها تلك الدول بعد الاستقلال آنذاك اذ سعت الى تبني خططا اقتصادية لتحقيق التنمية اهمها هو التكامل الاقتصادي الاقليمي الفرعي نظرا لما يوفره من مزايا[٤٦] ، لعل من اهمها تقديمه اطارا لحث الموارد والاسواق للتمكن من عملية التصنيع سيما في ظل غياب الهياكل والابنية اللازمة لعملية التصنيع فضلا عن زيادة الكفاءة الانتاجية للمشروعات الاقتصادية بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد فحرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الاعضاء في تلك التجمعات يؤدي بالتأكيد الى المنافسة لتحسين نوعية الانتاج وايضا الى ايجاد التخصص في اطار التكامل الاقتصادي ، وفي جانب

اخر شكل الحراك المهني وانتقال العمالة في اطار التجمع وفقا لتوفر فرص العمل والتوظيف عاملا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة عبر تخفيف الضغط عن سوق العمل فيها وايجاد مصدر دخل جديد نظرا لارتفاع نسبة تمويلات العاملين في الخارج بيد ان الدولة المضيفة قد حققت كذلك فائدة من وجود تلك العمالة بتخفيض كلفة الانتاج وتطوير قدراتها الصناعية كما ينطبق هذا الحديث على حركة راس المال اذ يتيح التكامل افضل الفرص المالية والاقتصادية عبر تجنب اهدار تلك الموارد المالية والعمل على اعادة توزيعها ضمن نطاق دول الاقليم مما يؤدي الى استثمار معظم تلك المدخرات الوطنية في دول التجمع ومنع نزوحها الى الخارج فأنشاء اسواق واسعة ومشتركة يسمح بتحرير التجارة وازالة الحواجز الكمركية الى جانب انه يعزز من فرص انشاء صناعات مشتركة وتأهيل المؤسسات الصناعية الوطنية لتكون بمستوى الاهداف الاقليمية للصناع وبالتالي نجد ان تلك المزايا تصب في اغلبها في تدعيم المكانة الخارجية في الصعيد الدولي للدول الافريقية سيما في زيادة قدرتها في التفاوض والمساومة الاقتصادية التي تتطلب لإيجادها خبرات مادية وبشرية تتجاوز امكانات تلك الدول الافريقية[٤٧] . ولاشك ان لعامل التهميش التي عانت منه القارة الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة من قبل القوى الغربية المتقدمة اقتصاديا لصالح دول اوربا الشرقية والوسطى عاملا دافعا للدول الافريقية في السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي القاري اذ اتضحت معالم ذلك التهميش بالانخفاض الحاد في المساعدات الممنوحة للدول الافريقية مقارنة بدول اوربا الشرقية علاوة عن الشروط الاقتصادية والسياسية[٤٨] وضعف التعاون الغربي ازاء الازمات الافريقية التي حدثت مع بداية عقد التسعينيات كأزمة الصومال وليبيريا وسيراليون[٤٩] .

- **العامل السياسي :**

كان لعامل الرغبة في تحرير القارة الأفريقية من بقايا الاستعمار اهمية كبيرة في ظل معاناة بعض المناطق فيها من الهيمنة الاستعمارية كما ان اغلب الدول الافريقية حبذت تجنب صراعات الحرب الباردة ومع ذلك فأنها استمرت تعاني من ضعف قدراتها في الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل التفوق الرأسمالي مما زاد من حالة الضعف والعجز لتلك الدول في تحقيق احتياجات مواطنيها من بنى تحتيه وخدمات عامة وهذا ما جعلها هشة في مواجهة المصالح الاقتصادية الاجنبية[٥٠]، اذ مازالت معظم تلك الدول تعاني من سوء الادارة وانماط الحكم المشوهة كما يعد الفشل في المجال السياسي سببا في تراجع دور الدولة في القطاع الاقتصادي والخدمات علاوة عن تفشي الخلافات حول الحدود والثروات وانماط الحكم وهوما دفع بالعديد منها للسعي لتحقيق التكامل الاقتصادي سيما ان الشعوب الافريقية لا تتقاسم نفس الميراث

الثقافي والعرقي مما يجعل ذلك التكامل بينها حماية لجميع تلك المكونات غير انه لتحقيق ذلك الهدف ضرورة توفر الرغبة لدى القادة السياسيين مع القدرة على أنشاء الاطر المؤسسية الكفؤة فضلا عن قبول السلطة الواحدة فوق الوطنية (٥١).

تزامن ذلك مع ضعف تلك الدول ايضا في حل مشكلة الاندماج الوطني مما دفع بطريقة غير مباشرة نحو السعي لتحقيق التكامل الاقليمي الافريقي حيث ادى انهيار مشروع الدولة الوطنية لعدم القدرة على مواجهة مشاكل هذا المشروع فضلا عن اتضاح حقيقة ان الدخول في صراعات مع دول مجاورة لتحقيق السيادة الكاملة لن يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية مما دفع معظم الدول الافريقية الى تبني اليات السوق والتغيير الديمقراطي كخطوه لإنجاح مشروع التكامل الاقليمي (٥٢).

يمكن القول ان الرغبة للتصدي لحالة الضعف الاقتصادي والسياسي قد شجعت على قيام الدول الافريقية بأنشاء التجمعات الاقتصادية الاقليمية الفرعية(٥٣) .

المبحث الثاني: اهم المنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية في افريقيا وتطورها :

شهدت القارة الافريقية نشاطا متزايدا نحو انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية وتفعيل القائم منها لمواجهة التحديات الاقتصادية لذلك لم تكتف الدول الافريقية بوجود منظمة اقليمية شاملة (٥٤)، كمنظمة الوحدة الافريقية بل انخرطوا في تشكيل تلك المنظمات الاقتصادية فظهرت عدة منظمات اقليمية فرعية اهمها :

- **السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا " الكوميسا "**

Common Market for Eastern and Southern Africa " COMESA" :

تعد هذه المنظمة من اكبر التجمعات الاقتصادية الاقليمية الفرعية في افريقيا اذ تضم في عضويتها ٢٠ دولة تمتد من شمال القارة الى شرقها والى جنوبها وهي بذلك تضم " مصر، السودان، اثيوبيا ، ارتيريا ، جيبوتي، اوغندا ، كينيا ، رواندا ، بورندي ، الكنغو الديمقراطية ، مالاوي ، سيشيل ، موريشيوس ، جزر القمر ، مدغشقر ، زامبيا ، زيمبابوي ، انكولا ، سوازيلاند، واخيرا ليبيا التي انضمت للتجمع بصفة مراقب " ، وبذلك تكون قد غطت نسبة تصل الى ٤١% من مساحة القارة الافريقية وضمت ما يقارب من نصف سكان القارة (٥٥).يمكننا ارجاع نشأة هذه المنظمة الى منتصف الستينيات عندما بادرت دول شرق وجنوب افريقيا لغرض اقامة تنظيم اقليمي فرعي فيما بينها خاصة عندما دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الاول عام ١٩٦٥ للنظر في مقترحات تشجيع اقامة التكامل الاقتصادي الفرعي،ثم ايقنت تلك الدول في عقد السبعينيات

انه ليس هناك بديل وخيار امامها الا تبني تدابير حديثة للتنمية في المجالات كافة تغنيها عن الاعتماد الاقتصادي على الدول الصناعية المتقدمة[٥٦] ولتحقيق ذلك تم التوقيع على معاهدة انشاء ما يعرف " منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا " "PTA" "Preferential Trade Area " في ٢١ كانون الاول عام١٩٨١ التي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠ ايلول عام ١٩٨٢، وتضمنت تلك المعاهدة ١٤ بروتوكولا ادرجت فيه كافة جوانب التعاون بين الدول الاعضاء فضلا عن جوانب التعاون مع اللجنة الاوربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك مع صندوق النقد الدولي وايضا بنك التنمية الافريقي، وقد هدفت المعاهدة هو العمل على انشاء سوق افريقية مشتركة بين الدول الاعضاء وتحرير التجارة والغاء الحواجز الكمركية واقامة منطقة التجارة الحرة بحلول عام ٢٠٠٠، وهو ما تحقق بالفعل اذ تحولت " منطقة التجارة التفضيلية " الى " السوق المشتركة لمنطقة شرق وجنوب افريقيا " " الكوميسا " منذ كانون الاول عام ١٩٩٤ واخذت بالظهور كاهم المنظمات الاقتصادية آنذاك خاصة ان التكوينات الاخرى التي ظهرت بعد اتفاق ابوجا كانت ذات طابع سياسي[٥٧] .

وضمن السياق نفسه ، نجد ان المادة السادسة من معاهدة الانشاء قد نصت على مبادئ يلتزم بها جميع اعضاء التجمع اهمها تشكيل منطقة تجارة حرة كاملة تتضمن تمرير التجارة بين الاعضاء كحرية انتقال السلع والخدمات المنتجة في السوق المشتركة ، فضلا عن انشاء اتحاد كمركي يتضمن تعريفة كمركية قيمتها " ٠%" على كل سلع الدول الاعضاء وتطبيق تعريفة كمركية موحدة على كافة وارادات الدول غير الاعضاء ، كما تضمنت تطبيق قانون الاستثمار المشترك بغرض خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي ، والعمل على انشاء اتحاد نقدي للمنظمة ، وايضا اعطاء حرية لانتقال الافراد وحق الاستيطان بين الدول للأعضاء علاوة عن انشاء محكمة عدل لضمان الالتزام بنصوص المعاهدة وللحفاظ على السلام الاقليمي ولتسوية المنازعات بين الاعضاء لخلق بيئة سليمه للتنمية الاقتصادية ، ونصت ايضا على الاعتراف بحقوق الانسان والشعوب طبقا لأحكام الميثاق الافريقي لحقوق الانسان[٥٨] . في الوقت نفسة ضمت المادة الثالثة من معاهدة انشاء " الكوميسا" مجموعة من الاهداف ادت الى خلق اجواء سليمة لتسيير التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي للدول الاعضاء ومن اهمها هو تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت لكل الاعضاء فضلا عن تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذلك تطوير العلوم والتكنولوجيا، والعمل على تحقيق الاستقرار والسلام وايجاد بيئة واطر قانونية لازمه لتشجيع القطاع الخاص، ونصت على السعي لخلق تنمية مطردة للدول الاعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة بين هياكل انتاجها وتسويقها، كذلك الاسهام في تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية لكي لا تبتعد الدول الاعضاء عن تحمل مسؤولياتها القارية ، وكان

من اهم اهدافها هو تحرير التجارة وتطوير التعاون الكمركي عبر شـبكة كمارك موحده وبالتالي تحقيق الاتحاد الكمركي بين الاعضـاء بحلول عام ٢٠٠٤ ، وابراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشـجيعها ، وكذلك التعاون في توثيق العلاقات بين السـوق الافريقية المشـتركة وباق دول العالم وايضـا تبني مواقف موحدة في المحافل الدولية وهو ما يتطلب اقامة علاقات وطيدة بين " الكوميسا " والعالم الخارجي دون وجود اي مؤثرات خارجية تهدد ذلك [٥٩].

استطاعت المنظمة من تحقيق بعض اهدافها سيما في تخفيض التعريفة الكمركية وبنسب متفاوتة بين ٨٠%– ٩٠% بين الدول الاعضـاء ، فمصـر التي انضـمت " للكوميسا " عام ١٩٩٨ اعلنت بعد عام واحد بعد انضمامها بخفض التعريفة الكمركيه مع الدول الاعضاء بنسبة ٩٠% وذلك استعدادا لإقامة منطقة التجارة الحرة عام ٢٠٠٠ وعليه ازدادت نسبة التجارة البينية الى ٢٠% ، كما كان لتسـهيلات الترانزيت المتاحة بين اعضـاء المنظمة دور في خفض تكلفة التجارة والنقل بنسـبة ٢٥% تمهيدا لأنشـاء منطقة التجارة الحرة التي اعلن عن قيامها في ٣١ تشـرين الاول عام ٢٠٠٠ عند عقد القمة غير العادية الاولى في لوسـاكا عاصـمة زامبيا ، وتعد تلك المنطقة الاولى من نوعها في القارة الافريقية وبعضـوية سـبع دول آنذاك " جيبوتي، زامبيا ، زيمبابوي ، السـودان ، كينيا ، ملاوي ، مدغشـقر ،موريشـيوس ، مصـر " على ان تنضـم لها باق الدول لاحقا وان يتم التعامل معها بنفس نسب التخفيض التي تطبق على الدول اعضاء منطقة التجارة الحرة [٦٠].

- **جماعة شرق افريقيا " " اياك"**

East African community " " EAC":

تعد هذه المنظمة من اقوى التجمعات الاقتصـادية لنجاحها في تحقيق التكامل الاقليمي في مسـتويات كثيرة خاصـة في الجانب التجاري ، وتمتد جذور تأسيسـها عندما اسـست " الهيئة العليا لشـرق افريقيا " في كانون الثاني عام ١٩٤٨ التي حلت محل " مؤتمر حكام شـرق افريقيا " الذي تأسـس بدوره في عام ١٩٢٦ واسـتمر الحال كذلك حتى حزيران من عام ١٩٦٠ [٦١]عندما حضـر رئيس وزراء تنجانيقا آنذاك "جوليوس نيريري " [٦٢] قمة افريقية في العاصـمة الاثيوبية اديس ابابا واقترح وحدة شـرق افريقيا قبل الاسـتقلال هذه الفكرة التي وجدت صدا فعليا لها عندما حصلت كل من كينيا واوغندا وتنزانيا التي تعد تنجانيقا احدى اقاليمها على الاستقلال في بداية عقد الستينيات سيما ان لتوزيع النشاط الصناعي بين هذه الدول حينها قد ادى الى انشـاء ما يعرف " منظمة الخدمات المشـتركة لشـرق افريقيا " ذلك في كانون الاول عام ١٩٦١ التي نص دسـتورها وجوب اسـتبدال " الهيئة العليا لشـرق افريقيا" بهذه المنظمة الجديدة التي حاولت حينها اقامت اتحاد

سياسي بين هده الدول الا ان اوغندا عارضته[٦٣]، وبقيت هذه المنظمة تعاني من الهيمنة الكينية على المنظمة بفعل سيطرتها على تجارة السلع المصنعة بين الدول الاعضاء واستمر ذلك حتى تم عقد اجتماع وزاري في العاصمة الاوغندية كمبالا في نيسان عام ١٩٦٤ لإعادة توزيع النشاط الصناعي ثم اعقب ذلك خطوة توقيع الدول الثلاث الاعضاء في كمبالا في ٦ حزيران عام ١٩٦٧ على معاهدة للتعاون في الشرق الافريقي وفي ضوؤها انشات منظمة " جماعة شرق افريقيا " ومدتها ١٥ عاما فضلا عن انشاء سوقا مشتركة ، وقد اتخذت المنظمة من مدينة اروشا في تنزانيا مقرا لها و تركت المعاهدة الباب مفتوحا لانضمام دول افريقية اخرى فتقدمت في عام ١٩٦٨ كل من الصومال واثيوبيا بطلبات عضوية وبورندي وزامبيا كأعضاء مشاركين [٦٤]. و تركزت اهداف هذه المنظمة آنذاك في اقامة اتحاد اقتصادي يطبق تعريفة كمركية موحدة وحضر فرض قيود على التجارة الدولية ما عدا تجارة المنتجات الزراعية وضرائب التحويل على السلع الصناعية ، فقد نصت المعاهدة على الغاء الرسوم البينية وعدم فرض قيود على الواردات من منتجات الاعضاء مع ضمان حرية التجارة بين الاعضاء.[٦٥]

لم يكتب لهذه المنظمة الاستمرار اذ توقفت بعد ١٠ اعوام فقط بسبب النزاعات السياسية[٦٦] التي حدثت نتيجة الانقلاب العسكري الذي قام به عيدي امين في اوغندا في كانون الثاني عام ١٩٧١ [٦٧]، ورفض الرئيس التنزاني آنذاك جوليوس نيريري الاجتماع بالرئيس الاوغندي الجديد [٦٨]، فضلا عن عدم وجود حلول للمشاكل التي واجهت الجماعة الامر الذي ادى الى انسحاب كينيا منها عام ١٩٧٧ ولعل من اهم تلك المشاكل هي عدم تمكن الجماعة من تجديد هيكلة الصناعة اذ استمرت كينيا لها الحصة الاكبر من الصناعات مقارنة بأوغندا وتنزانيا الذين فشلوا في جذب الصناعات وذلك لتباين مستويات التنمية بين الدول الثلاث التي تختلف ايضا في توجهاتها السياسية بين رأسمالية مثل كينيا او اشتراكية مثل تنزانيا مما عمق شعور كل اوغندا وتنزانيا بان هذا التكامل قد اضاف لها اعباء جديدة سيما ان ٩٠% من انتاجهما من المواد الاولية يتم تصديره للدول المتقدمة[٦٩] .

اسفرت تلك الظروف الى توقف اجتماعات المنظمة التي كانت تعد من التجارب الواعدة بالتقدم مما دفع بأعضائها في عام ١٩٧٨ الى الانضمام الى "منطقة التجارة التفضيلية " حتى زوال نظام عيدي امين فبذات المحاولات الجديدة لأحياء المنظمة منها عقد الرؤساء الثلاثة اجتماعا في كانون الثاني عام١٩٨٠ دون التوصل الى اتفاق بيد ان المفاوضات استمرت حتى عقدت في عام ١٩٨٤ اتفاقية تضمنت الاستمرار في البحث عن اهم الطرق لتعزيز التعاون بين الاعضاء مما اثمر عن انشاء " المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون

الشرق افريقي " في عام ١٩٩٣ التي كان عليها وخلال خمس سنوات بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١ انشاء لجان تختص بوضع اسس التعاون الاقليمي دون التقيد بصيغة محددة للتكامل ومتجنبه بالوقت نفسه عراقيل الماضي الامر الذي تمخض عنه تطوير كل اتفاقياتها الى معاهدة تم التوقيع عليها عام ١٩٩٩ لتدخل حيز التنفيذ بعد مصادقة الدول الثلاث عليها في منتصف عام ٢٠٠٠ وبذلك تم اعادة تأسيس " جماعة شرق افريقيا " ثانية ولتبدا بممارسة مهامها منذ عام ٢٠٠١ (٧٠).

جاءت اهداف المنظمة الجديدة متمثلة في توسيع التعاون بين الدول الاعضاء في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والعسكرية والقانونية بما يخدم مصلحة الاعضاء ، ويأتي ذلك عبر تحقيق خطوات التكامل التي نصت عليها المادة ٧٥ من المعاهدة التي تضمنت وجوب اعداد بروتوكول خلال اربع سنوات لإقامة اتحاد كمركي ثم اعداد بروتوكول خاص لإقامة سوقا مشتركة تمهيدا لإيجاد اتحاد نقدي يعقبه اتحاد فيدرالي سياسي بين الاعضاء على ان يتضمن البروتوكولين اجراءات محددة للتعامل مع اي اختلال قد يظهر عند تطبيقهما ، فضلا عن وضع الجماعة استراتيجية للتنمية الصناعية الاقليمية تهتم بالتنويع والتخصص بين الاعضاء وبالتالي احداث توسع في تجارة للسلع الصناعية بين الاعضاء وتصدير الفائض منها الى خارجها(٧١) .

- **المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " ايكواس "**

Economic Community of West African States "ECWAS"

:

ظهرت هذه المنظمة الاقتصادية في بيئة مليئة بالتهديدات الامنية والتركات الثقيلة للاستعمار وبين دول عانت طويلا من الفشل والفقر والتخلف لهذا اجتمعت دول الغرب الافريقي في محاولة اقليمية لإيجاد التكامل وبناء هيكل سياسي واقتصادي وامني للحفاظ على كيانها وما تمتلكه من ثروات اقتصادية (٧٢)، كما تعد هذه المنظمة الفرعية من اهم المنظمات الافريقية ويرجع ذلك لعدد سكان الدول الاعضاء فيها الذي يمثل ٢٨% من مجموع سكان افريقيا فنيجيريا وهي الدولة الافريقية ذات الكثافة السكانية الاعلى في افريقيا هي

احدى اعضـــائها اذ تشـــكل ٥٠% منها[٧٣] .و كانت اولى محاولات التكامل الاقتصـــادي في منطقة الغرب الافريقي ترجع الى عام ١٩٤٥ عندما تأسـست المجموعة الافريقية التي جمعت الدول الفرانكفونيه في غرب افريقيا والتي هدفها هو اعتماد الفرنك كعملة موحدة ، ثم اعقب ذلك ظهور مبادرات تدعو الى التكامل بين دول غرب افريقيا من قبل كلا من رئيس غانا " كوامي نكروما" ورئيس جمهورية غينيا " احمد ســيكوتوري " " اذ قاما بالتوقيع في نيسان ١٩٥٩ على اعلان " كوناكري " الذي يحثون فيه دولهم على تقرير المصير بيد ان ذلك الاتحاد لم يبصـر النور نتيجة الاختلافات في وجهات النظر السـياسـية بين الرئيسـين والبنية الاقتصـادية للدولتين تزامن ذلك مع قيام اربعة دول هي اداهومي "البينين "، السودان، فولتا العليا " بوركينافاسو " والسنغال في انشـــاء اتحاد مالي الذي لم يجمع في النهاية ســوى الســنغال والســودان فقط وســرعان ما تم حله في عام١٩٦٠ [٧٤].

ضمن الاطار نفسه تم انشاء في عام ١٩٥٩ ما عرف بـــــــــــ " الاتحاد الكمركي لغرب افريقيا " "UDAO"وعرف ايضـا بالاتحاد الكمركي لغرب افريقيا الفرانكفوني لانضـمام له كل من " سـاحل العاج ، السـنغال ، موريتانيا ، بنين ، مالي ، بوركينافاسـو "وهدف انشـائه كان للمحافظة على الروابط بين هذه الدول التي تدور في الفلك الفرنسـي [٧٥]، كما قام الرئيس الليبيري " وليام توبمان " " William Tubman " [٧٦]وفي عام ١٩٦٤ بدعوة حكومات دول المنطقة الى اقامة منطقة للتجارة الحرة لدول غرب افريقيا واجتمع مع ممثلي من ساحل العاج وغينيا وسيراليون لبحث الفكرة التي اصـطدمت فيما بعد بالتنافس الحاصـل بين الدول الفرانكفونيـة وبين الـدول الانكلوفونيـة التي تـدور في الفلـك الانكليزي ممـا جعـل امر تنفيـذ تلـك الفكرة يبوء بالفشل[٧٧].كما جاءت محاولة الاتحاد الكمركي لغرب افريقيا للتغلب على كل ما يعرقل عمله خاصـة الشكوى التي قدمتها الدول الحبيسـة " مالي ، بوركينا فاسـو" نتيجة اسـتغلال الدول السـاحلية لها فكان ذلك دافعا للدول الاعضاء في عام ١٩٦٧ الى انشاء " الاتحاد الكمركي لدول غرب افريقيا " "UDCAO " الذي ضم فضلا عن دول الاتحاد الكمركي الذي انشـا عام ١٩٥٩ دولا اخرى كدولتي التوغو والنيجر لكنه ايضـا اثبت فشـله بسبب استمرار الدول الاعضـاء في اتباع كلا منها سياسـة كمركية مستقلة وهو ما جعل الاعضـاء يبحثون عن سـبل لإقامة اتحاد جديد[٧٨]، وكانت اول المبادرات السـاعية لتحقيقه عندما وقعت كل من نيجريا وتوغو على معـاهـدة للتعـاون الاقتصـــــادي بين الـدولتين عـام ١٩٧٢ التي كـانـت نموذجـا للتكـامـل بين الـدول الانكلوفونية[٧٩] وهو ما دفع بالدولتين الى ان يكون الاجتماع الاول الذي عقداه في العاصـــمة التوغولية " لومي " مخصصا لدراسة مقترح اقامة تجمع اقتصادي جديد [٨٠].

تزامن ذلك مع مساعي الدول الفرانكفونية " بنين ، ساحل العاج ، غينيا ، بيساو ، بوركينا فاسو ، مالي ، موريتانيا ، النيجر، السنغال ، " التي تمخض عنها الاتفاق المبدئي لهذه الدول في العاصمة المالية " باماكو" في ٣ تموز عام ١٩٧٣ لتأسيس منظمة " الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية "CEAO" التي تم التوقيع النهائي لأنشائها في عاصمة ساحل العاج آنذاك " ابيدجان " في كانون الثاني ١٩٧٤ ، لكن مصير جميع هذه المحاولات كان الفشل ويعود ذلك لارتباط اغلب اقتصاديات دول هذا الاقليم خاصة الفرانكفونية منها بالدول المستعمرة فضلا عن ضعف الارادة السياسية والاستقرار السياسي سيما ان اغلب هذه الدول كانت عرضة آنذاك للانقلابات العسكرية [٨١].

ومهما يكن من امر، وبالرغم من العقبات فقد استمرت كلا من نيجيريا و التوغو ومنذ عام ١٩٧٢ في بذل الجهود الدبلوماسية لتجسيد المشروع في ارض الواقع فجاء اعلان الرئيس النيجيري " ياكوو جون " Yakubu Gowon" ورئيس التوغو " جانا سينغابي اياديما" " Gnassingbe` Eyade`ma " عن قيامهما بجولة اقليمية في الغرب الافريقي[٨٢] متضمنة ما عرف بالإقناع الادبي لبعض الدول [٨٣] وذلك بهدف وضع المقترحات اللازمة لإقامة تجمع اقتصادي جديد فتم ذلك في كانون الاول عام ١٩٧٣ عندما خصصت تلك الدولتين اجتماعا عقدة وزراء دول الاقليم في العاصمة التوغولية " لومي " لدراسة المبادئ العامة لأنشاء التجمع الذي تلاه فيما بعد في شباط عام ١٩٧٤ عقد اجتماع اخر في " اكرا" عاصمة غانا للتباحث في جوانب عملية التأسيس المختلفة ثم عقد اجتماع جديد في عاصمة ليبيريا " منروفيا" في كانون الثاني عام ١٩٧٥ الذي خصص لإقرار مضامين المعاهدة المقترحة للتجمع من قبل حكومات دول الاقليم حتى توج ذلك السعي بتوقيع ١٥ دولة في غرب افريقيا ضمت كل من " موريتانيا ، السنغال ، مالي ، سيراليون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، نيجيريا ، غانا، التوغو ، البينين ، بوركينافاسو، ساحل العاج ، النيجر" على معاهدة انشاء " المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " في ٢٨ ايار عام ١٩٧٥ في العاصمة النيجيرية " لاغوس" [٨٤] ليعقب ذلك في "لومي" توقيع دول اقليم غرب افريقيا وفي ٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٦ على البروتوكولات المؤسسة للمجموعة التي عرفت اختصارا " الايكواس" [٨٥].كما شهدت المنظمة انضمام الراس الاخضر في عام ١٩٧٧ ليصبح عدد الدول الاعضاء فيها ١٦دولة عضوا ليعود وينخفض في عام ١٩٩٩الى ١٥ دولة بعد انسحاب موريتانيا منها [٨٦].

تضمنت معاهدة التأسيس "لاغوس" ٦٥ مادة تضمنها ١٤ فصلا ، حددت فيها اهدافا اساسية تمثلت في المادة الثانية منها لعل اهمها هو خلق التعاون الاقتصادي والاندماج بغية الوصول الى اتحاد اقتصادي ونقدي، فضلا عن تنمية التعاون الاقتصادي في كافة المجالات التجارية والنقدية والثقافية والاجتماعية وتنسيق السياسات الاقتصادية وفقا لبرامج زمنية تهدف لتحقيق الاندماج بين الدول الاعضاء[٨٧] ، كما تضمنت المعاهدة غدد من الاهداف الفرعية منها على الصعيد الوطني يتمثل في رفع مستوى المعيشة لشعوب الاقليم ومنها على الصعيد الاقليمي ويتمثل في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والعلاقات بين الدول الاعضاء ويوجد ايضا لهذه المنظمة هدفا قاريا تمثل في اسهام اعضائها في تقدم وتنمية القارة الافريقية[٨٨] .

ضمن السياق نفسه، ادرك رؤساء الدول الاعضاء في عام ١٩٩٠ ضرورة مراجعة معاهدة التأسيس للمنظمة لغرض اجراء التعديلات اللازمة لأهدافها نتيجة ظهور مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية امام الدول الاعضاء[٨٩] خاصة وانه عند نهاية عقد الثمانينيات ظهرت تحديات امنية جديدة في الغرب الافريقي مما يتطلب اليات ووسائل جديدة لمعالجتها لكونها صراعات داخلية فالصراع في ليبيريا ولاحقا الصراع سيراليون شكلوا تهديدا لإقليم منظمة الايكواس مما دفعها الى استحداث اليات ومؤسسات امنية متخصصة لتسوية هذا النوع من الصراعات [٩٠] ، فضلا عن وعي هذه الدول بأهمية التوسع في نطاق التعاون الاقتصادي الاقليمي فكان ذلك دافعا لموافقة الدول الاعضاء على صيغة المعاهدة المنقحة في عام ١٩٩٣ في عاصمة البينين " بكوتونو" [٩١].

ولاشك ان اهم ما تمخض عن المعاهدة المنقحة من اهداف قد اتضح في المادة الثالثة التي تضمنت هدف انشاء هذه المنظمة في وجوب تحقيق التعاون والتكامل لغرض انشاء اتحاد اقتصادي في غرب افريقيا الامر الذي يتطلب تنسيقا بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء، فضلا عن انشاء سوقا مشتركا واتحاد اقتصادي ونقدي يتبنى سياسات موحدة على المستوى الاقليمي في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية[٩٢] .

وعلى كل ، فان الاهداف الاقتصادية الواردة في المعاهدة المنقحة لم تختلف كثيرا عن الاهداف الواردة في معاهدة الانشاء لكنها في المقابل تضمنت اهدافا اقتصادية اكثر تحديدا سيما فيما يختص بتنسيق السياسات الوطنية في مختلف المجالات ، اضافة الى دعم شركات الانتاج المشتركة وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات عبر الحدود ، والاهتمام بخلق بيئة قانونية ايجابية وبتوحيد المعايير[٩٣] وتضمنت ايضا الاهتمام بمشاكل جميع الدول سيما الحبيسة والجزرية منها، وكذلك مساعدة الدول الاعضاء على اتباع سياسة سكانية

يراعى فيها تحقيق التوازن بين العوامل الديمغرافية وبين التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية من خلال انشـــاء صندوق التعاون والتعويض والتنمية و التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية [٩٤] .

وبناء على سبق فقد تضمنت المعاهدة المنقحة لعام ١٩٩٣ وفي المادة الرابعة منها على مجموعة من المبادئ التي على الدول الاعضـــاء في المنظمة العمل والالتزام بها لتحقيق الاهداف ،ولعل من اهم تلك المبادئ هي المســـاواة والاعتماد المتبادل بين الدول الاعضـــاء وهذا ما جاء في الفقرة الاولى اذ يجب تنفيذ المعاهدة دون تمييز بين الدول الاعضـاء ، اما الفقرة الثانية من المادة نفسـها فقد ركزت على اهمية وجود نوع من التضـامن بين اعضـاء " الايكواس" للتمكن من تحقيق الاهداف الاقتصـادية ، وكذلك جاءت الفقرة الثالثة لتوضـح اهمية التعاون والتنسـيق للسـياسـات والبرامج بين الاعضـاء للتغلب على الصـعوبات التي قد تعرقل التكامل الاقتصادي بينهم ، اما الفقرة الرابعة فهي تسلط الضوء حول اهمية عدم الاعتداء بين اعضاء المنظمة ويعد هذا المبدأ من المبادئ الاساسـية التي قامت على اساسـها بروتكولات عدم الاعتداء في عام ١٩٧٨ ثم ميثاق الدفاع عام ١٩٨١ وكافة الاليات الامنية الاخرى ، وجاءت الفقرة الخامســـة مؤكدة للفقرة الســـابقة بتأكيدها على اهمية الحفاظ على السـلام والاسـتقرار والامن الدوليين من خلال تعزيز علاقات حسـن الجوار فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاعضاء وتنشيط التعاون مع الدول المجاورة وخلق بيئة امنة كأحدي متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما اوضحته الفقرة السادسة من المعاهدة التي تتطلب لتحقيقها الاعتراف وحماية حقوق الانسان والشعوب وفقا لأحكام الميثاق الافريقي الخاصة بذلك مع اهمية احترام جميع المبادئ وتوطيد انظمة الحكم الديمقراطية عند جميع اعضاء " الايكواس "[٩٥] .

– الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي " السادك" :

Southern African Development Community "SADC" :

يعد " الســادك" من اهم التجمعات والمنظمات الاقتصــادية والســياســية والامنية فهو يمثل توجهات الاقليم الجنوبي الافريقي كما يعد ثاني اكبر التجمعات الاقتصادية الافريقية من حيث الوزن النسبي المحلي الاجمالي اذ بلغ الناتج عام ١٩٩٩ حوالي ١٨٥,٣ مليار دولار، تســـاهم فيه دولة جنوب افريقيا مع الدول الاربع المشـتركة معها في الاتحاد الكمركي وهي " لسـيوتو، بتسـوانا ، سـوازيلاند ، ناميبيا " بما يقارب ٧٨% من الناتج الكلي للمنظمة ،كما تمثل المسـاحة الاجمالية لها ما يقارب ٢٦% من مسـاحة القارة الافريقية بواقع ٩,٢٦١ مليون كيلومتر مربع[٩٦].وتعود الجذور التاريخية لنشـاءتها الى عام ١٩٨٠عندما تم انشـاء " مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي " "SADCC" الذي ضم في عضويته دول الجنوب الافريقي المحيطة بجنوب افريقيا وتم ذلك بموجب الاعلان الصـادر في عاصـمة زامبيا " لوسـاكا" في ١ نيسـان عام ١٩٨٠ الذي جاء

اثر مشاورات مكثفة من قبل هذه الدول منذ عام ١٩٧٧ وحتى قمة "اروشا" في تنزانيا عام ١٩٧٩ [٩٧]، وقد ضم اعلان "لوساكا" ٩ دول افريقية هي " انغولا ، بوتسوانا ، ليسوتو ، ملاوي ، موزمبيق ، سوازيلاند ، تنزانيا ، زامبيا ، زيمبابوي " من بينها ٥ دول عرفت بدول المواجهة التي ساندت جهود زيمبابوي " روديسيا الجنوبية" وناميبيا في الحصول على الاستقلال ،[٩٨] فجاءت جهود هذه الدول لأنشاء تجمع اقتصادي يشمل كافة دول الجنوب فيما عدا دولة " جنوب افريقيا" لأجل تنسيق تدفق المعونات الانمائية الاوربية و عزل النظام العنصري السائد في دولة " جنوب افريقيا " وتقليل الاعتماد عليه[٩٩] في ظل محاولات قادة هذا النظام العنصري تحسين علاقته بالدول الافريقية المجاورة له لتقليل كم الانتقادات التي كانت توجه له من قبل المجتمع الاوربي والامم المتحدة و تتأكد هذه الحقيقة عند معرفة ان فكرة تأسيس " السادك" جاءت مواكبة مع تصاعد حركات التحرر في الدول الافريقية ونيل معظمها للاستقلال الامر الذي دفع بقادة النظام العنصري في " جنوب افريقيا" الى السعي لتأسيس تجمع بهدف التعاون الاقتصادي شمل دولة " جنوب افريقيا" والدول المجاورة لها فضمت اضافة الى " جنوب افريقيا" كلا من " ليسوتو ، سوازيلاند ،زيمبابوي ، بتسوانا ، مالاوي" ، لكن سرعان ما جوبه هذا التجمع سيما من بعض الدول التي انضمت له وبالتحديد " زيمبابوي" التي دعت الى وجوب انشاء تجمع اقتصادي يشمل جميع دول الجنوب الافريقي فيما عدا دولة " جنوب افريقيا" لأجل عزل النظام العنصري فيها والضغط عليه وهو ما تم في ١٩٨٠ [١٠٠].

كان من الطبيعي جدا ومع تزايد التوجه الافريقي خلال عقد الثمانينيات نحو اضفاء للجهود التكاملية صيغة اكثر تحديدا قررت " SADCC " في عام ١٩٨٩ التحول من تجمع يقوم فقط بالتنسيق بين المشروعات الى كيان قانوني[١٠١] ليس الهدف منه اعادة تنظيم مؤسسي فقط لكنه يهدف الى اعادة تنظيم سياسات دول " " SADCC وأجندة تكاملها الاقليمي والانتقال بذلك التجمع الى منظمة ذات توجه عالمي[١٠٢] . تزامن ذلك مع اتضاح ان الصيغة القديمة للتعاون الاقتصادي لعام ١٩٨٠ بين دول الجنوب الافريقي قد استنفذت ولابد من القيام بإيجاد صيغة جديدة خاصة بعد حصول ناميبيا على الاستقلال عام ١٩٩٠ وانضمامها الى " SADCC "، وفي ضوء التغيرات التي احدثتها دولة "جنوب افريقيا "في سياستها والتحول من النظام العنصري عندما تم نقل السلطة من الاقلية البيضاء الى الاغلبية السوداء[١٠٣] وهوما دفع بالدول اعضاء " SADCC" الى وجوب اجراء تعديلات في اهداف ومبادئ التجمع الذي اصبح منظمة " الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي " "SADC" عند توقيع رؤساء تلك الدول في " ويندهوك" عاصمة " ناميبيا" على معاهدة التأسيس في ١٧ اب عام ١٩٩٢ التي ضمت دول تجمع " SADCC " فضلا عن انضمام" سيشل " و"

موريشيوس" ثم انضمت دولة " جنوب افريقيا" في ٢٩ اب ١٩٩٤ عند عقد القمة الرابعة عشر لمنظمة " السادك" في "بتسوانا " بعد انتهاء النظام العنصري فيها ، ثم انضمت الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٦ ، ومن البديهي ان يؤدي التوسع في قبول العضوية الى تجاوز منظمة " السادك " مبدا الاقليمية للجنوب الافريقي لتشمل بكل وضوح ثلاث اقاليم هي الجنوب والشرق والوسط ولتتخذ من " لوساكا" في زامبيا مقرا لها [١٠٤].

تنوعت اهداف هذه المنظمة التي جاءت ضمن الفقرة الخامسة من قانون التأسيس من اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية اهمها هو تحقيق التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية لمؤسسات التجمع الاقتصادية فضلا عن العمل على خفض نسب الفقر والجوع والعمل على رفع مستوى المعيشة وتعزيز الامن والسلم والاستقرار في المنطقة، والعمل على اقرار مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية ، اضافة الى تفعيل التنمية المستدامة وتكامل الاستراتيجيات الوطنية والاقليمية وتعزيز العمالة المنتجة والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية وحمايتها، كما تضمنت توطيد الصلات الاجتماعية والتاريخية والثقافية بين شعوب المنطقة[١٠٥] . ومن جانب اخر، ووفقا للقانون التأسيسي للمنظمة تم تنظيم المسئوليات وتوزيعها على الدول الاعضاء ، فاختصت زيمبابوي بقطاع الامن الغذائي ،بينما اختصت انكولا بمشروعات الطاقة اما سوازيلاند فاهتمت بتدريب القوى العاملة بينما بتسوانا فقد اهتمت بأبحاث القضاء اما تنزانيا فقد اختصت في التنمية الصناعية وكذلك مالاوي فقد اختصت بتنمية الثروة السمكية والغابات والرعي، واقتصر دور ناميبيا في مجال التعدين وكذلك موزمبيق اهتمت بمجال النقل والمواصلات[١٠٦] .

- **الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا " الايكاس"**

Economic Community of Central African states " ECCAS" :

تم انشاء هذه المنظمة في عام ١٩٨٣ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٥ وتضم في عضويتها ١١ دولة في اقليم وسط افريقيا هي " انكولا ، بورندي ،الكاميرون ،جمهورية وسط افريقيا ،تشاد، الكنغو(برازافيل) ،الكنغو الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ،الكابون ،رواندا ،سان تومي وبرنسيب " ، وجاءت على انقاض "الاتحاد الكمركي والاقتصادي لدول وسط افريقيا " "UDEAC " الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٦٤ بين الدول الخمس " جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد ، الكونغو، الكاميرون ، الكابون " الذي عانى من الفشل نتيجة ازمات بينية بين اعضاءه [١٠٧]، حتى بعد انضمام " غينيا الاستوائية" له اذ انسحبت منه آنذاك كل من "افريقيا الوسطى " و" تشاد" لتكونا في عام ١٩٦٨ مع " الكونغو الديمقراطية " " اتحاد دول

افريقيا الوسطى " الذي هدف الى اقامة سوقا مشتركة والتوزيع العادل للمشاريع الصناعية فضلا عن الغاء الضرائب المفروضة على التجارة الداخلية والتعاون في جوانب الامن والصحة والتعليم لكن ذلك الاتحاد لم يستمر طويلا اذ سرعان ما انسحبت منه " افريقيا الوسطى" نهاية عام تأسيسه نفسه(١٠٨) .

بدأ التفكير مبدئيا عند قادة "الاتحاد الكمركي والاقتصادي لدول وسط افريقيا" في توسيع نطاق هذا الاتحاد وذلك في كانون الاول ١٩٨١ من خلال التعاون مع الدول الاعضاء في " الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى " " CEPGL" كلا من " راوندا ، بروندي ، زائير" الكونغو الديمقراطية" " الى جانب " ساتومي وبرنسيب" الذي اثمر عن تأسيس منظمة " الايكاس" التي بدأت بالعمل فعليا في عام منذ عام ١٩٨٥ متخذه من " ليبرفيل" في الكابون مقرا لها ، لكنها ومنذ عام ١٩٩٢ لم تعد مفعلة ولسنوات طويلة بفعل الصعوبات المالية التي عانت منها نتيجة عدم دفع الاشتراكات من قبل الدول الاعضاء علاوة عن الصراعات الداخلية في البعض منها حتى تم الاتفاق على اعادة الحياة لهذه المنظمة في القمة الاستثنائية الثانية التي عقدت في " ليبرفيل " بشباط ١٩٩٨ (١٠٩) .

اما فيما يتعلق بأهداف المنظمة فقد جاءت المادة الرابعة متضمنة للأهداف الرئيسية المتمثلة في ازالة الرسوم الكمركية والتكاليف الاخرى بين الدول الاعضاء وازالة القيود الكمية والحواجز الكمركية ايضا فضلا عن خلق والحفاظ على التعريفة الكمركية الخارجية الموحدة ، وتضمنت ايضا الغاء كافة العوائق امام حرية الحركة للأفراد والسلع والخدمات وراس المال ، وتأسيس صندوق التنمية والتعاون اضافة الى السعي لتحقيق التنمية السريعة للدول الحبيسة وشبه الحبيسة والاقل تقدما(١١٠) . ولما كان الهدف الرئيسي لهذا التجمع هو اقامة اتحاد كمركي بحلول عام ٢٠٠٣ بين الدول الاعضاء ولأجل تحقيق في ارض الواقع استطاعت " الايكاس" وخلال الاعوام الثمان الاولى من تأسيسها من تبني برنامجا لتحرير التجارة ، وبالفعل تم تطبيقه على مراحل وكانت اولى مراحله هي التخفيض التدريجي لمعدلات التعريفة الكمركية فضلا عن ازالة الحواجز غير الكمركية في التجارة البينية بين الدول اعضاء " الايكاس" ، كما كان من اهدافه النهوض بقطاعي الصناعة والنقل (١١١).

بيد ان هذه المنظمة تعد من اضعف المنظمات الاقتصادية القائمة حيث لم تتمكن من تحقيق اهدافها لكونها من اكثر المنظمات الفرعية تعرضا للصراعات الداخلية (١١٢)، حيث عانت ثلاث دول من الدول الاعضاء وهي " الكنغو الديمقراطية، رواندا، بورندي" الى موجات من الحروب الاهلية التي شهدتها القارة خلال عقد التسعينيات(١١٣)، سيما جمهورية " الكونغو الديمقراطية " التي عانت من حربين اهليتين(١١٤) وهذا

ما دفع بالمنظمة وبالرغم من طابعها الاقتصـــادي الى الاهتمام بالجانب الامني خاصـــة بعد احداث التمرد العسكري الذي شهدته دولة " افريقيا الوسطى" عام ١٩٩٦[١١٥]، الذي ادى لتدخل التجمع وبالتالي التوصل الى اتفاق " بانجي" عام ١٩٩٨ ، اضـافة الى ادراك اهمية ايجاد اطار مؤسـسـي لتعزيز الجانب الامني والسـلمي في الاقليم[١١٦]، وتم بالفعل اقرار العديد من الترتيبات المؤسـسـية لتحقيق هذا الهدف كان من اهمها هو " ميثاق عدم الاعتداء" الذي تم التوقيع علية في عاصـمة الكاميرون " ياوندي " في تموز ١٩٩٦ من قبل تسع دول اعضـاء في " الايكاس" وعد هذا الميثاق من الاعمدة الثلاث لتحقيق السلم والامن في الاقليم بتأكيده على الالتزام بالتعاون في مسائل السلم والامن ، اما التدبير الامني الاخر الذي قامت دول " الايكاس" بالتوقيع عليه فهو انشـــاء الية الانذار المبكر في مؤتمر القمة الذي عقد في "ياوندي" في تشـــرين الاول عام ١٩٩٦ وحدد مقرا له في " الكابون" التي امنت له تمويلا خاصـــا به ، وينحصـــر مهام هذه الالية في تحديد مصـــادر التوترات والتنبؤ بالصـــراعات المحتملة وتنبيه قادة " الايكاس" لها ومســاعدتهم لتجنبها ، ولأجل تفعيل التدابير الامنية والدفاعية للمنظمة تم انشاء " المجلس الاعلى للسلم والامن في افريقيا الوسطى " بناء على قرار اتخذه قادة دول "الايكاس" لتعزيز السـلم والامن في الاقليم الفرعي وجعله في اطار قانوني وتم ذلك في قمة "ياوندي" في شـــباط عام ١٩٩٩ وتنحصـــر مهامه في منع وادارة وحل النزاعات في الاقليم والتعامل بفاعلية مع الصـــــــــــراعـــــــــات الســـــــــيـــــــــاســـــــــيـــــــــة[١١٧] .

ومن المآخذ الاخرى التي تعيق اسـتمرار مسـيرة تكامل " الايكاس" هو وجود تنظيمات فرعية اخرى داخل هذا التجمع اهمها المجموعة الاقتصـــادية والنقدية لأفريقيا الوســطى التي وقعت معاهدة انشـــائها في اذار عام ١٩٩٤ وتضم ست دول من اعضاء " الايكاس" وهي "الكاميرون، افريقيا الوسطى، تشاد، الكنغو، غينيا الاســـتوائية ، الكابون " ،علاوة عن تنظيم فرعي اخر ضـــم ثلاث دول " بورندي ، رواندا ، الكنغو الديمقراطي " وما يترتب على وجود هكذا تجمعات فرعية من تعزيز للتجارة بين اعضـــائها فقط وعدم تفعيل اي تعاون تجاري مع الدول الاخرى اعضاء " الايكاس" [١١٨].

- **اتحاد المغرب العربي**

The Arab Maghreb Union "UMA":

عانت دول المغرب العربي من الوجود الاستعماري العسكري منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين فقد كان هناك الاحتلال الفرنسي لكل من " الجزائر ١٨٣٠–١٩٦٢، تونس ١٨٨١–١٩٥٦ ، موريتانيا ١٩٠٣ –١٩٦٠ " وشاركتها اسبانيا في احتلال المغرب ١٩١٢–١٩٥٦ ، وكذلك قامت ايطاليا باحتلال ليبيا عام ١٩١١ حتى منتصـف الحرب العالمية الثانية لتتقاسـم النفوذ في ليبيا كل من

بريطانيا وفرنسا حتى عام ١٩٥١ بيد ان ذلك الاحتلال الطويل لمنطقة المغرب العربي لم يقضي على فكرة وحدة تلك المنطقة[١١٩]اذ ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال عند الاباء المؤسسين لها فنجد جهودهم كانت تنصب حول كيفية توظيف المقومات التاريخية والثقافية والاجتماعية المشتركة لشعوب المنطقة لتحقيق ذلك الهدف دون ان يكون لهم اي اطلاع على شروط اقامة المؤسسات الدولية او حتى شروط الانضمام الى تجمعات وتكتلات معينه[١٢٠] حيث ظهرت ومع السنوات الاولى للقرن العشرين نداءات بأهمية توحيد النضال في دول المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي الذي كان عاملا مشتركا بين معظم تلك الدول[١٢١] فبرزت حركات تحررية ذات اهداف متجانسة منها " حركة الشباب التونسي" عام ١٩٠٧ و" حركة الشباب الجزائري " عام ١٩١٤ ثم " حركة الشباب المغربي " في عام ١٩١٩ ،وقد تمكنت من تحقيق حد ادنى من التنسيق والتعاون بينها سيما عند انشاء " لجنة استقلال تونس والجزائر " [١٢٢] بين عامي ١٩١٥ –١٩١٦ في جنيف فضلا عن اصدار مجلة " المغرب " عام ١٩١٦ للدفاع عن قضايا تحرير المغرب العربي[١٢٣]، كما وضعت الحركات الوطنية المغاربية خلال انعقاد مؤتمر الشمال الافريقي عام ١٩١٧ في فرنسا اهم المبادئ الخاصة بالاندماج والوسائل الكفيلة لتحقيقه[١٢٤] .

جاءت المرحلة الثانية من مراحل العمل الوحدوي متمثلة بظهور احزاب يقوم بعضها على اساس النزعة القطرية واخرى قائمة على اساس النظرة الوحدوية للمغرب العربي ، وبالرغم من كل محاولات التنسيق الوحدوي بينها الا انها كانت تعد مسالة النضال ضد المستعمر للحصول على الاستقلال هي المسالة الاهم، ففي عام ١٩٢٠ تم تأسيس "الحزب الدستوري التونسي" ثم في عام ١٩٢٦ تأسس حزب " نجم شمال افريقيا " الذي دعا الى استقلال الشمال الافريقي بأكمله[١٢٥]، كذلك سعت ايضا جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا التي تأسست في باريس عام ١٩٢٧ الى تمتين علاقات الاخوة والصداقة بين طلبة المغرب العربي الذين يدرسون في الجامعات الفرنسية خاصة في ثلاثينيات القرن الماضي[١٢٦]،اما المغرب فقد شهدت تأسيس حزب الاستقلال عام ١٩٤٣ [١٢٧].

ولاشك كان لانتهاء الحرب العالمية الثانية بالتزامن مع تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ الاثر الواضح في احداث نقلة نوعية في مسيرة العمل الوحدوي المغاربي نتيجة انتقال نشاط الحركات الوطنية المغاربية من اوربا الى القاهرة اذ تم عقد مؤتمر ضم زعماء هذه الحركات الوطنية فيها وبحضور الامين العام لجامعة الدول العربية في شباط عام ١٩٤٧ وقد تمخض عن انشاء " مكتب المغرب العربي " الذي لعب دورا بارزا في التعريف بقضايا المغرب العربي في مصر والمشرق العربي خاصة عندما انبثقت منه " لجنة تحرير المغرب العربي" في كانون الثاني ١٩٤٨ التي عدت رمزا للعمل الوحدوي المغاربي [١٢٨].

استمرت محاولات التنسيق الوحدوي سيما بعد نيل تونس والمغرب للاستقلال عام ١٩٥٦ واندلاع حرب التحرير الجزائرية منذ عام ١٩٥٤ لكن بوتيرة ابطا من السابق لاختلاف وجهات النظر بين الدول المغاربية الثلاث تجاه المستعمر واختلاف واقع كل دوله منهم ، حتى تمكنت تلك الدول من عقد مؤتمر " طنجة " في المغرب بين ٢٧– ٣٠ نيسان عام ١٩٥٨ الذي ضم ممثلي الاحزاب المغاربية " جبهة التحرير الوطني ، الحزب الدستوري ، حزب الاستقلال "[١٢٩]، وقد اقرفيه اختيار الشكل الفيدرالي للاتحاد الذي سيضم الدول الثلاث وان هذه الوحدة مشروطة باستقلال الجزائر ومساعدتها ماديا ومعنويا لتحقيق هذا الهدف[١٣٠] . غير ان حلم الوحدة المغاربية آنذاك لم يتحقق لأنه بمجرد استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ بدأت الخلافات السياسية تظهر بين الدول المغاربية حيث خاضت كل من الجزائر والمغرب نزاعا حدوديا مسلحا اطلق عليه " حرب الرمال " وذلك في تشرين الاول ١٩٦٣ [١٣١]، غير ان ذلك النزاع لم يمنع الدول المغاربية من الاستمرار في محاولة ارساء التعاون الاقليمي بينها الذي ظهر في صورة انشاء " المجلس الاستشاري المغاربي "في نهاية عام ١٩٦٤ الذي يعد اول مشروع للتعاون الاقليمي يتم تنفيذه واقعيا اذ نتج عنه اقامة مجموعة من الاجهزة والمؤسسات الاقتصادية المشتركة اهمها " مجلس وزراء الاقتصاد في عام ١٩٦٤، اللجنة الاستشارية المغاربية في عام ١٩٦٤ ، مركز الدراسات الصناعية في عام ١٩٦٧، اللجان الفنية المختصة " وبالرغم ان هذه التجربة تعد الاولى اقليميا في المغرب العربي لكنها سرعان ما اجهضت جراء الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي واجواء الحرب الباردة فتم الاتفاق بين الاعضاء في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي على تعليق نشاطه[١٣٢] .

فلا عجب ان تطغي المشاكل السياسية على واجهة علاقات الدول المغاربية خاصة منذ منتصف عقد السبعينيات[١٣٣] نتيجة ظهور مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب التي كانت عقبة في تحقيق الوحدة المغاربية[١٣٤] لكن في المقابل حاولت بعض دول المنطقة وبعد فشل تجربة الاندماج الاقتصادي السابقة وبروز اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة تحقيق نوع من التوازن والتقارب بينها اذ انتهجت سياسة تكاملية كوسيلة للتعاون الاقتصادي فتم ظهور اول معاهدة ثنائية هي معاهدة بين الجزائر وتونس في اذار عام ١٩٨٣ عرفت بمعاهدة " الاخاء والوفاق " وانضمت لها موريتانيا في كانون الاول من العام نفسه ايضا وكانت متضمنه لمبادئ الاخاء وحسن الجوار، تلتها معاهدة "وجدة" بين المغرب وليبيا في اب عام ١٩٨٤ التي اتخذت شكل تحالف فقد نصت على حفاظ كلا الدولتين على سيادتهما وعدم التدخل في شؤون كلا منهما [١٣٥].بيد ان فكرة التكامل المغاربي عاودت للظهور من جديد منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي

نتيجة مجموعة من الاعتبارات الداخلية[١٣٦] والمتغيرات الدولية التي افرزتها تحولات ما بعد الحرب الباردة فقد برزت انماط جديدة من العلاقات وقواعد السلوك الدولية التي دفعت بالكثير من الدول للبحث عن صيغة للتكيف مع تسارع المتغيرات في النظام الدولي ، لذلك عد التكامل المغاربي ضرورة في تلك المرحلة لأسباب اقتصادية وسياسية وامنية خاصة ان العالم آنذاك بدا يتجه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية كما حدث عند اوربا والصين وروسيا واسيا[١٣٧]

اذن ، وبناء على ذلك شهدت دول المغرب العربي وقتها مناخا سياسيا ساده روح التفاؤل والتفاهم والتقارب والنظر الى المشاكل البينية والاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية ومحاولة بدا مرحلة جديدة و طي لصفحة الماضي القريب[١٣٨] فظهرت الحاجة الى ايجاد صيغة اكثر فاعلية للتقارب بين دول المغرب العربي تمثلت في ابرام معاهدات الصلح بين تلك الدول خاصة بين تونس وليبيا في كانون الاول عام ١٩٨٧ وكذلك الجزائر والمغرب في ايار عام ١٩٨٨ مما مهد وهيا تلك الدول الى تحقيق هدف اقامة اتحاد مغاربي تشترك فيه الدول الخمس وهي" الجزائر ،المغرب ليبيا، تونس، موريتانيا" [١٣٩]وظهر ذلك جليا عند اجتماع قادة تلك الدول بمدينة "زرالدة "الجزائرية في ١٠ حزيران عام ١٩٨٨ واصدارهم بيان اوضحوا فيه سعيهم لإقامة الاتحاد المغاربي والشروع بتكوين لجنة مختصة بترتيب كل ما يلزم من وسائل لتحقيق هذا الهدف [١٤٠]. فجاء البيان الختامي في كانون الثاني عام ١٩٨٩ بعد ان انهت اللجنة المختصة اعمالها مع نهاية عام ١٩٨٨ مقرا بعقد القمة المغاربية في "مراكش" المغربية التي تم الاعلان فيها عن انشاء " اتحاد المغرب العربي" في ١٧ شباط عام ١٩٨٩ [١٤١] .

عدت قمة " مراكش" اخر خطوات تشكيل الاتحاد المغاربي اذ وقع قادة الاتحاد على القانون التأسيسي له فضلا عن التوقيع على ثلاث وثائق هي " اعلان قيام الاتحاد ، قرار المصادقة على اعمال اللجنة المغاربية المختصة وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية ، معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي[١٤٢] .

من الاهمية بمكان الاشارة الى ان اهداف معاهدة انشاء " اتحاد المغرب العربي " يمكن ان تصنف الى عدة انواع منها السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية يجب تحقيقها لبلوغ الهدف النهائي وهو الوحدة المغاربية[١٤٣] لذلك استهلت المعاهدة بديباجة مكونة من ٥ فقرات جاء فيها" نظرا لما يجمع شعوب المنطقة المغاربية من اواصر متينه قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة " فان قيام الاتحاد بين الدول الاعضاء يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج افضل فيما بينها ،

علاوة عن ان ما يتوفر في هذه الدول من مقومات يمكن ان يحقق التكامل مستقبلا(١٤٤)، فضلا عن فقرات الديباجة فقد ضمت المعاهدة ١٩ مادة كانت المواد الثانية والثالثة منها محددة لأهداف الاتحاد حيث تضمنت الاهداف السياسية تحقيق التقدم والرفاهية لمجتمعات الدول المغاربية وتمتين اواصر الاخوة التي تربط الاعضاء وشعوبها اضافة الى تمكين دول المنطقة من لعب دورا اساسيا في الساحة الدولية وان يكون المغرب العربي شريكا فاعلا على مستوى التوازنات الاقليمية ، لكن هذا الهدف لم يتحقق فالدول المغاربية عرفت تباينات في مواقفها ازاء القضايا الاقليمية والدولية ، اما الاهداف الدفاعية والامنية فقد ركزت على صيانة السلام المرتكز على العدل والانصاف اذ تعمل كل دولة على صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء وهو ما اشارت له المادة ١٤ من المعاهدة ايضا كما تتعهد الدول الاعضاء بعدم السماح بقيام اي نشاط او تنظيم فوق ترابها يمس امن وحرمة تراب اي من الدول الاعضاء الاخرى اضافة الى امتناع الاعضاء عن الانضمام الى تكتل سياسي او عسكري يكون موجها ضد استقلال ووحدة تراب اي عضو اخر في الاتحاد ، وبالرغم من ذلك فقد فشل الاتحاد في تحقيق هذا الهدف اذ اختلف القادة المغاربة حول وضع صيغة تفاهم موحدة فيما يتعلق بالملف الامني ومحاربة الارهاب وظهر ذلك جليا عند مواجهة العنف والتطرف الذي طال الجزائر عام ١٩٩٢ (١٤٥) . اما الجانب الاقتصادي فقد اوضحت المعاهدة ان الهدف منه هو ايجاد تعاون بين الدول الاعضاء لتحقيق حياة افضل للشعوب المغاربية اهمها تطوير القطاع الصناعي والزراعي وخلق التوازن بينهما ، وكذلك تطوير الموارد البشرية وتدريبها لغرض تكوين اطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات الاقتصادية الاتحادية المختلفة (١٤٦) ولتحقيق ذلك تم توقيع اعضاء الاتحاد على ٣٠ اتفاقية لتطبيق الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة لكن لم تتم المصادقة الا على ٥ اتفاقيات فقط اهمها "الاتفاقية التجارية والتعريفية، اتفاقية تأسيس الوحدة الكمركية ، اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية ، اتفاقية النقل البري للأفراد والبضائع ، اتفاقية ضمان وتشجيع الاستثمار المغاربي" (١٤٧).

من الاهمية بمكان الاشارة الى الجانب الثقافي الذي تضمنته الفقرة السادسة من المادة الثالثة حيث اكدت على اهمية اقامة تعاون يهدف الى تنمية التعليم في مختلف مستوياته اضافة الى الحفاظ على القيم الروحية المستوحاة من تعاليم الدين الاسلامي وصيانة الهوية القومية العربية لأنها تعد احدى وسائل بلوغ الاهداف(١٤٨) .

وبالإمكان القول ان معاهدة " مراكش" قد شابها الكثير من الملاحظات خاصة فيما يتعلق باقتضاب محتواها واهدافها مقارنة بالمعاهدات الدولية المشابهة لها فنجد على سبيل المثال معاهدة " روما" المنشئة

للسوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٧ احتوت على ٢٤٨ مادة اضافة الى ٤ ملاحق و٩ تصريحات بينما معاهدة " مراكش" لم تزد عن ١٩ مادة مع ترك الترتيب التطبيقي للتنظيم الذي يأتي بعده ، فضلا عن عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية اللازمة له لتحقيق الاهداف ، وهوما جعلها معاهدة قد خلقت فقط تجمعا بين عدد من الدول تربطهم روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الاخطار الداخلية والخارجية(١٤٩).

بناء على ذلك لم يتمكن " اتحاد المغرب العربي" من تحقيق وانجاز الكثير من الاهداف الطموحة المتوخاة منه فقد استمر حجم التبادل التجاري متواضعا فالمبادلات لا تتجاوز ٢% الى ٣% من مجموع مبادلات الدول الاعضاء وهوما عد اخفاقا للجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقليمي لهذه المنطقة(١٥٠)، فضلا عن الخلافات البينية المستمرة بين بعض الدول الاتحاد سيما بين الجزائر والمغرب اذ عرفت العلاقات بين الطرفين جمودا تاما في عام ١٩٩٤ بسبب اقدام المغرب على غلق حدوده البرية مع الجزائر وتطبيق نظام التأشيرات على المواطنين المتجهين عن طريق الجزائر ، جاء ذلك الاجراء المغربي كرد فعل على حادثة فندق " استي اطلس " بمراكش وهي حادثة اشترك فيها فرنسيون من اصل جزائري ومغربي ، وبالنسبة لموقف الجزائر ازاء هذه القضية فقد تمسكت بغلق حدودها مع المغرب وهو ما زاد الموقف تعقيدا (١٥١) .

وضمن السياق نفسه ساهم الاختلاف في سياسة المحاور التي تتبعها دول الاتحاد خاصة على الصعيد الخارجي للإقليم ، وتغلغل المبادرات والشراكات الخارجية التي تقترح على دول الاتحاد وانضمام بعض الدول الاعضاء بشكل منفرد في ترك اثرا سلبيا على الاجماع المغاربي ، فنجد للقوى الخارجية دورا في استمرار الخلافات بين دول الاتحاد فبعض الدول الاوربية سارعت بعد انشاء الاتحاد الى التوقيع على اتفاقيات منفردة مع دول الاتحاد لتثبيت مكاسبها فضلا عن نظام التصويت داخل الاتحاد الذي يعرقل تفعيل المشاريع(١٥٢) .

- **تجمع الساحل والصحراء "س– ص"**

Community of Sahel – Saharan states "SEN–SAD":

تعد هذه المنظمة الاقليمية الفرعية واحده من احدث التجمعات الاقليمية الفرعية في القارة الافريقية (١٥٣) التي قد انشات في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي(١٥٤)، فضلا عن انها تعد من اكبر التجمعات الاقتصادية اذ تشغل مساحة ٤٠% من مساحة القارة كذلك تعد اكثرها سكانا اذ تضم نصف سكان افريقيا ويصل عدد اعضائها الى ٢٣ دولة موزعة بين شمال وغرب وشرق ووسط القارة(١٥٥)، وكان الهدف الاساسي لأنشائها هو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء فهي اشبه ما تكون بالاتحاد

الاقتصـــادي الذي يعمل على تنفيذ مخططات التنمية للإقليم وتنســـيقها مع مخططات التنمية الوطنية وقد تضـــافرت عوامل مختلفة محلية ودولية في نجاح ظهوره كتجمع اقليمي فرعي له اهميته وســـط التجمعات الاخرى ولعل اهمها تشابه المقومات الاقتصادية والسياسية وحتى الازمات التي تعاني منها الدول الاعضاء خاصة الفقر والتخلف والفساد نتيجة خضوعها للاستعمار الاوربي نفسه، اضافة الى تداعيات نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة التي شجعت على الانفتاح بين الدول(١٥٦) .

لا مراء من القول ان لليبيا دورا اســاســيا في انشــاء هذا التجمع فقد جاءت المبادرة الاولى من قبل الرئيس الليبي " معمر القذافي" الذي وجه دعوة في عام ١٩٩٧ للدول الافريقية " تشـــاد ، النيجر، مالي ، بوركينافاسو، السودان " وهي دول داخلية اغلبها ليس لديها اي سواحل بحرية باستثناء ليبيا كما تعد الظهير الخلفي لدول شمال افريقيا(١٥٧)، فتم عقد قمة تمهيدية بين ١٠ الى ١٣ اب ١٩٩٧ بطرابلس الليبية وبحضور تلك الدول الذين ابدوا اســتعدادهم لتشــكيل تجمع اقتصــادي اقليمي ضــمن اطار منظمة الوحدة الافريقية وان يكون التجمع مفتوحا لعضـــوية الدول الافريقية الاخرى(١٥٨) ، كما اجتمع وزراء خارجية تلك الدول في ايلول من العام نفسه بطرابلس ايضا لصياغة مشروع الميثاق الخاص بإنشاء " تجمع دول الساحل والصحراء " الذي تم الاعلان عنه في اجتماع قادة تلك الدول بين ٤ الى ٦ شباط ١٩٩٨ في طرابلس(١٥٩)وبحضور كل مصر وتونس بصفة مراقب(١٦٠)، نصت معاهدة الانشاء بان يتكون هيكل التجمع من خمسة اجهزة اساسية هي "مجلس الرئاســـة ،المجلس التنفيذي ،الامانة العامة ،المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي ، بنك الســـاحل والصحراء للتجارة والاستثمار" ، فتم عقد الدورة العادية الاولى لمجلس رئاسة التجمع في مدينة سرت الليبية في شباط عام ١٩٩٨ بمشاركة جميع الدول الموقعة على معاهدة الانشاء وبحضور مراقبين من مصر (١٦١).

وقد تكونت معاهدة الانشـــاء من ديباجة و١١ مادة تضـــمنت الديباجة الاشـــارة الى ان قادة الدول الاعضــاء في هذا التجمع يأخذون بنظر الاعتبار المصــالح المشــتركة والروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شــعوبهم، وانه نتيجة لإدراكهم لضــخامة المشــاكل في القارة ولضــرورة التصــدي للعوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصــادي وعدم الاســتقرار، فقد توصــلوا الى قناعة بان العمل المشــترك في اطار التكامل هو الحل الافضـــل وان يتم ذلك ضـــمن احكام ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومعاهدة " ابوجا"(١٦٢) .

من الاهمية الاشــارة الى ان اهداف هذه المنظمة الفرعية قد اتخذت جانبين وهما الجانب الاقتصــادي ثم اعقبها الجانب السياسي والامني ، تمثل الجانب الاول بوجوب اقامة اتحاد اقتصادي شامل ينفذ من خلاله مخطط اقليمي الى جانب المخطط الوطني للدول الاعضاء في جميع نواحي الاقتصاد ، اضافة الى ازالة كل

العوائق التي تعرقل وحدة الدول الاعضاء ، كما نصت على اهمية تسهيل تحرك الاشخاص ورؤوس الاموال بين دول المنظمة اضافة الى حرية الاقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي كالتجارة الخارجية بتفعيل السياسة الاستثمارية بين الدول الاعضاء ،وتضمنت ايضا اهمية زيادة وتطوير وسائل النقل والاتصالات واعطاء مواطني الدول الاعضاء نفس الحقوق والامتيازات المعترف بها لمواطنيها ، واخيرا نصت بوجوب تنسيق النظم التعليمية والتربوية والنواحي الثقافية والعلمية والتقنية[١٦٣] .

تبعا لذلك قام التجمع على جملة من المبادئ لتوجيه عمله سيما ما يتعلق بحفظ السلام والامن وهي المبادئ التي نص عليها مشروع ميثاق الامن طبقا للمادة الثانية من معاهدة الانشاء واهمها المحافظة على الامن والاستقرار السياسي ومنع استخدام اراضيها في اي نشاط يقوض سيادتها ، كذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء ، وضمان الامن في الحدود فضلا عن تسوية النزاعات سلميا ، وانشاء مكتب للتنسيق بين الدول الاعضاء للقضاء على ظواهر التهريب والهجرة وتجارة المخدرات والاسلحة[١٦٤] ولأجل تحقيق ذلك تم التوقيع على "ميثاق التعاون الامني" في القمة الثانية في " انجمينا" بتشاد في ايلول ١٩٩٩[١٦٥].

ويمكن القول ان المبادرة الليبية لأنشاء هذا التجمع كان الهدف منها محاولة كسر الحصار المفروض عليها بعد ازمة " لوكربي" [١٦٦]، التي جعلت ليبيا تمر بمرحلة عزلة اقليمية ضاغطة خاصة بعد فشل " اتحاد المغرب العربي " من الوقوف بجوارها ازاء العقوبات المفروضة عليها ابان الازمة حتى وصل الامر بليبيا الى رفض تولي رئاسة ذلك الاتحاد في عام ١٩٩٦[١٦٧]، فلجئت الى ايجاد موقف افريقي داعم لها بعد ان وجدت ان الظروف مهيأة لعودة العلاقات الطيبة مع دول الجوار الافريقي سيما بعد نهاية الازمة الليبية – التشادية عام ١٩٩٤ [١٦٨]، اضافة الى ان اقامة هذا التجمع يتماشى مع الطموح الليبي الهادف الى لعب دور اقليمي بارز في المنطقة[١٦٩]وما رافق ذلك من ظهور تحولات شهدتها السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي بعد ان بدا الحصار الدولي ينهار بالفعل اثر قرارات قمة منظمة الوحدة الافريقية في العاصمة البوركينية " واغادوغو" في ايلول ١٩٩٨ التي اعلنت فيها انها لن تلتزم بالعقوبات المفروضة على ليبيا بدا من ايلول هذا العام[١٧٠] .

ولاشك ان لعامل المرونة التي تميزت بها شروط العضوية لهذه المنظمة دورا كبيرا في استقطاب اعضاء جدد وهو ما كان يهدف له الرئيس معمر القذافي[١٧١] عند التأسيس اذ يمكن لأي دولة افريقية ووفقا للمادة ٧ من معاهدة الانشاء ان تنظم للتجمع عند موافقتها على معاهدة الانشاء والملاحق التابعة لها وبالتالي سيصبح " س– ص" اكبر تجمع اقتصادي اقليمي افريقي من حيث العضوية وهو ما تم بالفعل عند انضمام

خمس دول افريقية في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة التي عقدت في " انجمينا" في شباط عام ٢٠٠٠ وهي " السنغال ، غامبيا ، جيبوتي ، افريقيا الوسطى ، ارتيريا " ليصبح عدد الاعضاء فيه ١١ عضوا وهوما ساهم في حصول "س–ص " على الانفتاح اكثر على البيئة الاقليمية وحصوله على اعتراف رسمي من "الاتحاد الافريقي" في قمة "لومي" عام ٢٠٠٠ كتجمع اقتصادي اقليمي الى جانب التجمعات الاقتصادية الاخرى المعترف بها [١٧٢].

الخاتمة :

لا مراء من القول ان المنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية لعبت دورا كبيرا اقتصاديا وسياسيا وامنيا في القارة الافريقية فبعد ان كان ظهورها ليس اكثر من محاكاة للواقع الدولي الذي نشا اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وموجة التغيير في المفاهيم الدولية ، خاصة بعد نشؤ ما عرفت بالحرب الباردة بين كتلتين مختلفتين ايدلوجيا وما افرزته تلك الحرب و القت بظلالة على الدول حديثة الاستقلال في الجهات المختلفة من العالم ومنها دول القارة الافريقية التي وجدت نفسها في مجتمع دولي يرنو نحو اقامة التكتلات الاقليمية سواء كان ذلك من قبل دولا متقدمة او نامية ،.ومن هذه الزاوية بدأت الدول الافريقية التي مازالت تضمد جراحها من الموروث الاستعماري العسكري تحذو خطوات تلك الدول نحو اقامة التكتلات الاقليمية فيها سيما ان ذلك لا يتعارض مع بنود ميثاق الامم المتحدة ، فظهرت منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣ كقوة افريقية وفي محاولة لإيجاد صوت افريقي موحد اقليميا ودوليا ، ثم ما لبثت الدول الافريقية وبغية الحصول على اكبر قدر من مزايا التكامل الاقليمي خاصة الاقتصادية منها ان توجد تقارب اقليمي اقتصادي فرعي بين مجموعة محددة من الدول تربطها صلات الجوار الجغرافي في مختلف انحاء القارة، فكان التكامل الاقتصادي هدفا رئيسيا لتلك التجمعات فبرزت العديد من المنظمات الاقتصادية الاقليمية الفرعية خاصة منذ ستينيات القرن العشرين واذ شهد البعض منها ومع مرور الوقت تطورا واثبت كفاءتها الاقليمية والدولية وباعتراف هيئة الامم المتحدة التي اخذت بالتنسيق مع البعض من تلك المنظمات لحل مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والامنية في القارة الافريقية ، نجد ان البعض منها شهد انكفاء واضمحلالا ونشؤ منظمات اخرى على انقاضها . و نخلص القول ان تلك المنظمات بدأت بأهداف اقتصادية محددة محاولة عدم الخوض في الجانب السياسي والامني المعقد في تلك القارة لكنها سرعان ما طورت من اهدافها والياتها السياسية والامنية وفقا لمقتضيات الواقع الداخلي لبعض الدول الافريقية التي شهدت نزاعات حدودية وصراعات اهلية دموية تفاقمت تزامنا مع نهاية الحرب الباردة ،ولكن لا يمكن التغاضي ايضا ان نشؤ البعض منها انما جاء لتحقيق مطامح بعض الدول الاعضاء الغنية لتكون قوة افريقية داعمة لتلك الدول

على المستوى الدولي . وانها في جانب اخر قد اخفقت في تحقيق هدف انشائها الرئيسي وهو تحقيق التكامل الاقتصادي نتيجة لعوامل واسباب سياسية واقتصادية وامنية مختلفة.

الهوامش

(١) معمر بوزنادة ،المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ١٩٩٢، ص١٩٩٢، ص١٦ .

(2) http://www.islamonaline.net/Arabic/politice/2001/05/25/Article/ .25.Shtm/

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر: حوسين بلخيرات ،التكامل الاقليمي في منطقة المغرب العربي (دراسة تحليلية مقارنة في اسهامات نظرية العلاقات الدولية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،٢٠١٧، ص٣١.

(٤) رضا دمدوم ،محاضرات مقياس المنظمات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ،٢٠٠٥ ،ص٦٩.

(٥) حلف وارشو وحلف شمال الاطلسي : ولدت فكرة " حلف الناتو" او حلف " شمال الاطلسي" في اعقاب الحرب الباردة عام ١٩٤٥ ، وهي منظمة تأسست بناء على معاهدة شمال الاطلسي التي توقيعها في واشنطن في ٤ ايلول عام ١٩٤٩ وان يكون مقر الحلف هي العاصمة البلجيكية بروكسل ، وكان الهدف الرسمي لها هو حماية حدود الدول الاعضاء ، اما فيما يتعلق بحلف " وارسو" الذي عرف باسم معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة " المنظمة الدولية التي تقابل حلف شمال الاطلسي في الكتلة الغربية" وظهر هذا الحلف الى حيز الوجود عام ١٩٥٥ اثر قيام حلف شمال الاطلسي بنحو ست سنوات وكرد مباشر لما عرف " حلف شمال الاطلسي الجديد " الذي ضم المانيا الغربية له مما اثار حفيظة الاتحاد السوفيتي آنذاك وضم الحلف ايضا كل من " بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا، المانيا الشرقية ، المجر ، بولندا ، رومانيا " لمزيد من التفاصيل عن هذه الاحلاف ينظر : محمد حسن الباشا ، الحرب الباردة وظهور الاحلاف في اوربا " حلف الناتو– حلف وارسو" ، " دراسات في التاريخ والحضارة " مجلة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، العدد٢ ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٧– ص٣٩.

(٦) معمر بوزنادة ، المصدر السابق ، ص ٥٠.

(٧) حسن نافعة، محاضرات في التنظيم الدولي، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة ،١٩٩٠، ص٣١.

(٨) محمد بشير الشافعي ، المنظمات الدولية ، الاسكندرية ،١٩٧٠،ص٤٣.

(٩) حتي ناصيف يوسف ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ،القاهرة ، ١٩٨٥، ص٢٥٩.

(١٠) المصدر نفسه ، ص٢٥٩.

(١١) المصدر نفسه ، ص٢٥٩.

(١٢) سامي بخوش ، دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا " أنموذج منظمة الايكواس في ليبريا وكوت ديفوار " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ٢٠٢١ ، ص١٤– ص١٥

(١٣) لمزيد من التفاصيل ينظر : ميثاق الامم المتحدة ،الفصل الثامن في
http://w.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-viii/index.html

(١٤) محمد عاشور ، احمد علي سالم ، محرر التكامل الاقليمي في افريقيا " رؤى وافاق" ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مشروع دعم التكامل الافريقي ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٥٤-٥٥.

(١٥) عامر مصباح ،نظريات التكامل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٧.

(١٦) محمد محمود الامام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص١١.

(١٧) محمد عاشور، احمد علي سالم ،المصدر السابق ، ص ٥٤- ص٥٥.

(١٨) مشروع مارشال : اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن سياسة المساعدات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها سياسة فاعلة فهي تشجع الدول المستفيدة منها على شراء البضائع الامريكية فضلا عن تلك المساعدات والقروض والمنح الاقتصادية يمنع تلك الدول من اقامة علاقات اقتصادية مع الكتلة الاشتراكية سيما الاتحاد السوفيتي ، مما جعل هذه السياسة من اهم مفردات السياسة الخارجية الامريكية في اطار الحرب الباردة ،وقد اعلن الجنرال جورج مارشال وزير الخارجية الامريكي عن هذا المشروع في حزيران عام ١٩٤٧ في الخطبة التي القاها في جامعة هارفرد بان الولايات المتحدة الامريكية قررت تقديم القروض والمنح لجميع الدول الاوربية ، للمزيد من التفاصيل ينظر : هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٥، ص٥٣ ؛ سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، السنهوري للنشر والطباعة ، بغداد ، ٢٠١٠، ص٢٢٠؛ ايناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة " دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية ، اشور بنيبال للطباعة والنشر،٢٠١٥، ص ٧٨.

(١٩)مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة " الكوميكون": هي منظمة اقتصادية اقليمية جاء انشائها في عام ١٩٤٩ كرد فعل لأنشاء الولايات المتحدة الامريكية لمشروع مارشال للانتعاش الاوربي ، اذ اقترح اقامتها وزير الخارجية السوفيتي آنذاك " مولوتوف" الذي دعا لإقامة منظمة تكون مهمتها تنشيط المبادلات التجارية وتدعيم الروابط الاقتصادية بين الدول الشيوعية ، للمزيد من التفاصيل ينظر: اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية " دراسة في الاصول والنظريات" ، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ، ١٩٩١، ص٤٨٧ ؛ محمد السيد سليم ،تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٥٥ .

(٢٠) محمد عاشور ، احمد علي سالم ،المصدر السابق ،ص٥٤-ص٥٥.

(٢١) فوزية خدا كرم ، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية ، " العلوم السياسية " مجلة ، بغداد، العدد ٤٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٧٦-ص١٨٢ ؛ حمزة فطيمة ،التكتلات الاقتصادية كأداة تؤثر في تعزيز التجارة الدولية ،" العلوم الانسانية " مجلة ،الجزائر، المجلد ٢٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٢ ،ص٤٢٥-ص٤٢٦.

(٢٢) شحاب نوال ، اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ،٢٠١٠ ،ص ٢٣-ص٢٤ ؛ علاوي محمد لحسن ، الاقليمية الجديدة " المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي والاقليمي ، " الباحث" مجلة ،الجزائر، عدد٧، ٢٠١٠، ص١٠٧.

(٢٣) محمد السعيد ادريس ، تحليل النظم الاقليمية ، دراسة في اصول العلاقات الدولية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،٢٠٠١ ، ص٢٢–ص٢٣؛ حنان حسين رمضان ، التكامل الاقليمي بين النظرية والواقع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥، ص١ .

(٢٤) تعود بداية نشاه فكرة الوحدة الافريقية الى خارج افريقيا ففي ٢٣ حزيران عام ١٩٠٠ احتشد في لندن عدد من الافارقة اغلبهم من الولايات المتحدة الامريكية ، وعد هذا الاجتماع تأسيسا لحركة الجامعة الافريقية التي عقدت عدد من المؤتمرات الدورية حتى عام ١٩٢٥، اذ توقفت حتى عام ١٩٤٥ عندما عقد مؤتمر مانشستر بدعوة من الاتحاد الفيدرالي للجامعة الافريقية لتعرف هذه الجامعة مرحلة جديدة تتمسك بتحرير افريقيا من الاستعمار وتتمسك ايضا بمبادئ الوحدة الافريقية لهذا يعد مؤتمر مانشستر هو المؤسس لفكرة الوحدة الافريقية .للمزيد من التفاصيل ينظر: عادل عبد الرزاق ، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي (رؤية مستقبلية) ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر، ٢٠٠٧، ص١٥ ؛ حلمي الشعراوي ، الفكر السياسي والاجتماعي في افريقيا ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلوماتية ، مصر، ٢٠٠١ ،ص١٧٤ ؛ عبد الرحمن اسماعيل الصالحي ، الاتحاد الافريقي كمنظمة اقليمية ، من كتاب محمود ابو العينين ، الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٦٢ .

(٢٥) جاء انشاء عدد من المنظمات والاتحادات والمجموعات بين عدد من الدول الافريقية تمهيدا لأنشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وكان من اهمها منظمة " الدار البيضاء" الذي دعا الى تأسيسها ملك المملكة المغربية محمد الخامس عندما دعا عدد من الدول الافريقية للاجتماع في الدار البيضاء في كانون الثاني ١٩٦١ بهدف تبادل وجهات النظر حول تحرير القارة والاستقلال ، وقد شاركت كل من مصر وحكومة الجزائر المؤقتة وغانا وغينيا ومالي وشاركت فيه ليبيا كمراقب وصدر عنه ما عرف ب" الميثاق الافريقي" ، اما اتحاد " برازفيل" فهو اتحاد الدول الافريقية وملاكاش ، وقد عقد المؤتمر المؤسس له في كانون الاول عام ١٩٦٠ بحضور ١٢ دولة افريقية اغلبها من الدول الناطقة بالفرنسية واعقب ذلك تكوين الاتحاد في ايلول عام ١٩٦١ في مدغشقر ، وكان الهدف منه هو توثيق الصلة بين فرنسا ومستعمراتها ، وظهرت ايضا مجموعة "مونروفيا " التي كانت تضم مجموعة من الدول الناطقة بالفرنسية والانكليزية ايضا وتكونت في ايار عام ١٩٦١ وبالرغم من فشلها في تقريب وجهات النظر الا انها تعد خطوة نحو بناء منظمة افريقية تضم جميع الدول الافريقية ، للمزيد من التفاصيل ينظر: وسام احمد طه ، التطور التاريخي لفكرة الوحدة الافريقية حتى قيام منظمة الوحدة ١٩٦٣ ، "بحوث الشرق الاوسط" مجلة ، القاهرة ، العدد٣٩ ،ص ١٩٢–١٩٤ ؛ عبد الملك عوده ، فكرة الوحدة الافريقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٣٠–ص٣٦ .

(٢٦) تم الاعلان عن تأسيس منظمة الوحدة الافريقية عندما تم عقد مؤتمر في العاصمة الاثيوبية " اديس ابابا" في ٢٣ ايار عام ١٩٦٣ بحضور رؤساء الدول والحكومات الافريقية ووسط حشد من الوفود الرئيسية بلغ ٥٠٠ عضوا يمثلون ٣٠ دولة افريقية الى جانب ٨٠ مندوب يمثلون الاحزاب والحركات الافريقية فضلا عن رجال الصحافة والاعلام ،كما حضر ممثل الامين العام للأمم المتحدة يوثانث ، وقد اكد ميثاق المنظمة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر على احترام سيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سلامة الدول واراضيها فضلا عن تسوية المنازعات بالطرق السلمية كما

اكد على التحرير من الاستعمار بجميع صوره وتحرير الاراضي الافريقية ،للمزيد من التفاصيل ينظر: وسام احمد طه ، المصدر السابق،ص٢٠١–ص٢٠٣ ؛ محمد الحسيني مصيلحي ، منظمة الوحدة الافريقية " من الناحيتين النظرية والتطبيقية دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٢–ص٢٨.

(٢٧) سعيد علي احمد ، خبرات التكامل في التجمعات الاقليمية الافريقية " حالة تجمع دول الساحل والصحراء "سين–صاد"، القاهرة ، " افاق افريقية" مجلة ،القاهرة ، مج ١٣، عدد٤٤ ،٢٠١٦ ، ص١٧–ص١٨.

(٢٨) محمد محمود الامام ، المصدر السابق ، ص٧٤.

(٢٩) قدم الرئيس الغاني كوامي نكروما مقترح اقامة اتحاد سياسي من جميع الدول الافريقية وايجاد منظمة سياسية مركزية مشتركة تضم مجلس شيوخ ومجلس نواب لها سياسة خارجية مشتركة ، فضلا عن ايجاد برنامجا اقتصاديا وصناعيا مشتركا وتخطيط قاري مشترك للتنمية الاقتصادية ومنطقة نقدية وسوقا مشتركة ومصرفا افريقيا مشترك ونظام دفاعي افريقي مشترك ، في مقابل ذلك ظهر اتجاهيين اقتصاديين الاول منهما تمت مناقشته في مؤتمر عقد في عاصمة غانا " اكرا " في نيسان ١٩٥٨ الذي دعى الى اقامة ادارة اقتصادية موحدة تشمل القارة الافريقية وتكون ضمن اطار مشروع الرئيس نكروما ، اما الاتجاه الثاني فتمت مناقشته في العاصمة الاثيوبية " اديس ابابا" في حزيران ١٩٦٠ الذي فضل البدا بخطوات اقتصادية اقليمية جزئية وضمن نطاق جغرافي محدد ثم التوسع الى نطاقات جغرافية اوسع ، وقد حظي هذا الاتجاه بتأييد معظم الدول الافريقية ، لمزيد من التفاصيل ينظر: وسام احمد طه ، المصدر السابق ، ص٢٠٨ ؛ عبد السلام محمد شلوف وآخرون ، وثائق افريقية ، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والاعلان ، ٢٠٠١ ، ص١٧٢–ص١٧٣ .

(٣٠) سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص١٨.

(٣١) حورية بناني ،محمد بن بوزيان، التكتلات الاقتصادية في افريقيا بين المقومات والمعوقات، "القانون والعلوم السياسية" مجلة ، الجزائر، مج ٨، العدد ١، ٢٠٢٢، ص٥٤٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٤٧.

(٣٣) عصموني خليفة ، دواعي ومظاهر التكامل الاقليمي الاقتصادي في افريقيا، " المعيار" مجلة ، الجزائر ، مج ٦، العدد ١ ، ٢٠١٥ ،ص ٢٤٧ ؛حورية بناني ، محمد بن بوزيان ، المصدر السابق ، ص٥٤٧.

(٣٤) موالدي سليم ، حميدوش امحمد ، دراجي كريمو ، محاولات التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا " المعوقات والافاق" ، " الحقوق والعلوم الانسانية " مجلة ، الجزائر، العدد ٣٤ ، ٢٠٠١، ص١٣٠.

(٣٥) بن الشيخ عبد الرحمان ، مدياني محمد ،واقع التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا ، "الاقتصاد وادارة الاعمال " مجلة، الجزائر ، مج ٢، عدد ٦، ٢٠١٨ ، ص ٤٤–ص٤٥ ؛ حورية بناني ،محمد بن بوزيان ، المصدر السابق، ص ٥٤٨.

(٣٦) عصموني خليفة ، المصدر السابق، ص٢٤٧ ؛ بن الشيخ عبد الرحمان، مدياني محمد ، المصدر السابق ، ص٤٥ ؛ حورية بناني ،محمد بوزيان ، المصدر السابق ، ص٥٤٨.

(٣٧) بن الشيخ عبد الرحمان، مدياني محمد ، المصدر السابق ، ص٤٥ ، حورية بناني ،محمد بوزيان ، المصدر السابق ، ص٥٤٨ .

(38) Le Programme Minimum D' integration (PMI), 2009-2012, commission de l 'union africaine, 2010,p.2

(٣٩) بن الشيخ عبد الرحمان ، مدياني محمد ، المصدر السابق ،ص٤٦ ؛ سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ١٨-١٩.

(٤٠) امين اسبر ، مسيرة الوحدة الافريقية ، دار الكلمة للنشر ، لبنان ، ١٩٨٣ ، ص١٥٩.

(٤١) الاتحاد الاوربي : تعود فكرة توحيد القارة الاوربية من خلال التعاون والمساواة في العضوية الى المفكر والاديب الفرنسي " فكتور هيوجو" عام ١٨٥١ اذ دع الى التوحد السلمي لدول اوربا ، الا ان الفكرة لم تأخذ الفرصة في التطبيق نتيجة الحربان العالميتان في النصف الاول من القرن العشرين مما دفع بالحاجة الى اعادة بناء اوربا ومنع حدوث حرب عالمية اخرى تمخض عن ذلك تشكيل عدد من الدول الاوربية ما عرف بـ" المجموعة الاوربية للفحم والصلب " عام ١٩٥١ التي تألفت من ست دول هي " المانيا الغربية ،فرنسا، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ " وبذلك كانت اول وحده كمركية عرفت دوليا باسم " المؤسسة الاقتصادية الاوربية " و" السوق المشتركة " بعد اتفاقية " روما " عام ١٩٥٧ ، استمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول الى اتفاق من تبادل تجاري الى شراكة اقتصادية وسياسية تضم غالبية اوربا وبمسمى " الاتحاد الاوربي" كان ذلك في الاول من تشرين اول عام ١٩٩٣ اذ دخلت معاهدة " ماسترخت" حيز التنفيذ ، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد المقداد وصايل السرحان ، الاتحاد الاوربي والعوامل المؤثرة على وزنه ، " المنارة " مجلة ، الاردن ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، ٢٠١٣ ، ص١٦.

(٤٢) امين اسبر، المصدر السابق ، ص١٥٩.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٩.

(٤٤) محمد عاشور ، التكامل الاقليمي في افريقيا " الضرورات والمعوقات " ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، مصر، ٢٠٠٧ ، ص٧٩ ؛ مهدي عبد الملك غرسة ، وحدة شرق افريقيا " دراسة سياسية اقتصادية " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٧١، ص٦٣.

(٤٥) محمد عاشور، المصدر السابق، ص ٢١ ؛ بلوافي محمد ، صديقي احمد ، "المنظمات الاقليمية في افريقيا"، " الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية " مجلة ، الجزائر ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٦ ، ص ٢٨٦.

(٤٦) محمد عاشور، المصدر السابق، ص٢١.

(٤٧) سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ١٥ ؛ بلوافي محمد ،صديقي احمد ، المصدر السابق ، ص٢٨٦- ص٢٨٧ ؛ عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا "دراسة نظرية ميدانية " ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٥٦- ٥٧.

(٤٨) سعيد علي احمد ،المصدر السابق ،ص ١٦.

(٤٩) اتسمت الصراعات في افريقيا ومع انتهاء الحرب الباردة بكون معظمها صراعات اهلية ففي الوقت الذي لم تتعد حالات الصراعات الاهلية في القارة منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات تسع حالات فقط فانه ومع بداية التسعينيات انفجرت سلسلة من الحروب الاهلية وحالات التطهير العرقي ،اذ شهدت القارة ١٦ صراعا داخليا من ضمن ٣٥ صراعا من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف عقد التسعينيات ،وقد استأثرت افريقيا بمفردها خلال عامي ١٩٩٨و١٩٩٩ بأكبر

عدد منها بما يقارب ٢٥ صراعا داخليا ، وتوفي على اثر تلك الصراعات في عقد التسعينيات ما بين اثنين الى اربعة ملايين قتيل ونزوح ما يقارب ٥,٢ مليون لاجئ و١٣ مليون مشرد ، وتنوعت هذه الصراعات فمنها ما كان استمرارا لحالات سابقة " السودان ،موزمبيق " او استأنفا لجولات جديدة اكثر حده " بورندي – انغولا" ، فيما ظهرت صراعات جديدة لم يكن لها وجود "ليبيريا ،الصومال " . ينظر : عزو محمد عبد القادر ، اثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في افريقيا ، " الحوار المتمدن" ، العدد٢٣٧٦ ، ١٧ اب ٢٠٠٨

(٥٠) محمد الجبالي ، السوق الافريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، د.ت ، ص٣٩ ؛ عبد السلام نوير ، محمد عاشور ، المصدر السابق ، ص٥٦ ؛ سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ١٦.

(٥١) بلوافي محمد ، صديقي احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٩١.

(٥٢) محمد عاشور، المصدر السابق ، ص ٢٦ ؛ سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ١٦– ص١٧.

(٥٣) بلوافي محمد ، صديقي احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٩١.

(٥٤) عبد الجليل جميل ، اقتصاديات التكامل واشكالية التكتل الاقتصادي الافريقي " حالة مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا " NEPAD " ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيلالي ، الجزائر ، ٢٠١٥، ص ٦٢ .

(٥٥) جمال ضلع ، الاطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة لشرقي وجنوب افريقيا " كوميسا " ، " افاق افريقية " مجلة ، القاهرة ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠٠٠، ص ٢١ ؛ راوية توفيق ، العولمة والاقليمية الجديدة في افريقيا ، افريقيا والعولمة ، برنامج الدراسات المصرية الافريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١٦– ص٤١٧ .

(٥٦) ايهاب عبد الله ، اثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا " الكوميسا" في عملية التنمية في السودان، " جامعة الشندي " مجلة ، السودان ، العدد ١١ ، تموز ٢٠١١ ، ص١٩٦.

(٥٧) عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص٦٣– ص٦٤ ؛ ايهاب عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٩٦–ص١٩٧ .

(٥٨) عبد الجليل جميل ، المصدر نفسه، ص ٦٥–٦٦ ، ايهاب عبد الله ، المصدر نفسه، ص ١٩٩–ص٢٠٠ . لمزيد من التفاصيل ينظر: www.comesa.net

(٥٩) راوية توفيق ، المصدر السابق ، ص ٤١٦–٤١٧ ؛عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص٦٦– ص٦٧؛
Alemayehu Geda and Haile Kibret , Regional Economic Integration in Africa : A Review of Problems and Prospects with a Case Study of Comesa, 2000,p.3
في الموقع :www.comesa.net

(٦٠) صلاح الدين حسن ، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٥٧.

(٦١) عصموني خليفة ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩

(٦٢) جوليوس نيريري : سياسي ولد في عام ١٩٢٢ في قرية بوتياما القريبة من بحيرة فكتوريا، درس بين عامي ١٩٤٩و١٩٥٢ في جامعة ادنبرة في المملكة المتحدة ، اسس عام ١٩٥٤حزب تنجانيقا الوطني الافريقي " تانو" ثم اصبح عام ١٩٦٠ رئيسا للوزراء ،قاد نيريري الحركة التي ادت الى استقلال تنجانيقا عن بريطانيا عام ١٩٦١ ،اصبح رئيسا لتنجانيقا عام ١٩٦٢

،كان احد كبار الدعاة للوحدة الافريقية واحد مؤسسي منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣، ساعد في اتحاد تنجانيقا وزنجبار لتكوين تنزانيا عام ١٩٦٤، اصبح رئيس الدولة الجديدة لأربع مرات حتى عام ١٩٨٥ بفضل التأييد الشعبي الذي كان يحظى به، استمر نيريري باعتباره رئيس لتنزانيا والمتحدث الرسمي للتعاون بين امم افريقيا ، ساعد في توحيد من المجموعات العرقية في تنزانيا وتبنى سياسات ادت الى التقدم الاقتصادي فيها ، توفي عام ١٩٩٩عن عمرا يناهز ٧٧ عاما. لمزيد من التفاصيل ينظر : شخصية العدد " الزعيم التنزاني جوليوس نيريري " ، " افريقيا قارتنا " مجلة ، القاهرة ، العدد ٧ ، ايلول ٢٠١٣ ، ص١ –ص٢ .

(٦٣) عصموني خليفة ، المصدر السابق ، ص٢٤٩.

(٦٤) امين اسبر، المصدر السابق ،ص ١٧٩.

(٦٥) عصموني خليفة ، المصدر السابق ، ص٢٤٩– ص٢٥٠.

(٦٦) حورية بناني ، محمد بو زيان ، المصدر السابق ، ص ٥٤٩.

(٦٧) عيدي امين دادا: ولد بين عامي ١٩٢٥–١٩٢٨ بمدينة كوبوكو في مقاطعة غرب النيل الاوغندية ، انضم الى الجيش البريطاني المتواجد في شرق افريقيا آنذاك ،التحق بالجيش الاوغندي عام ١٩٦٢ بعد استقلال المستعمرة على استقلالها من بريطانيا ، رقي الى رتبة قائد عام ١٩٦٦ ، قاد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧١ انقلابا عسكريا اطاح بالرئيس ميلتون اوبوتي ، اعلن نفسه رئيسا لأوغندا وحل البرلمان وعدل الدستور بما يسمح منح نفسه سلطه مطلقة واطلق على نفسه " فخامة الرئيس مدى الحياة المشير الحاج الدكتور عيدي امين "، دخل في صراع عسكري مع تنزانيا التي قامت بدعم الرئيس السابق اوبوتي ضد عيدي امين ، وفي ١٠ نيسان ١٩٧٩سقطت كمبالا وتم نفي عيدي امين الى ليبيا ،وقد شهدت سنوات حكمه تدهورا اقتصاديا واجتماعيا . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Mark Leopold, Idi Amin: The Story of Africa's Icon of Evil,2020,pp.vi,vii

؛ نجوى امين الفوال ، النظم العسكرية في افريقيا " دراسة تطبيقية على اوغندا "،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص١٤٩– ص١٥٧ .

(٦٨) كان من اهم اسباب الصراع الاوغندي – التنزاني هي سياسة التطهير العرقي في الجيش التي ابتدأت في زمن الرئيس الأوغندي ميلتون اوبوتي وتفاقمت في عهد الرئيس عيدي امين ، مما ادى الى هروب الاوغنديين للدول المجاورة مثل تنزانيا والسودان وزامبيا وكينيا فشكلوا تهديدا لنظام عيدي امين ، تمخض عنه تبادل الاتهامات بين عيدي امين وبين الرئيس التنزاني "جوليوس نيريري" الذي وصف الاول بانه قاتل محترف ، وازداد النزاع حده خاصة بعد اعلان عيدي امين في تشرين الثاني ١٩٧٨ استيلاء قواته العسكرية على ١٨٠٠ كم٢ من اراضي تنزانيا التي عمدت آنذاك الى تقديم الدعم العسكري للقوات الموالية للرئيس الاوغندي السابق "اوبوتي " في المنفى حتى تمكنت بدورها من اسقاط نظام عيدي امين عام ١٩٧٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر: عوض عبد الحميد محمود ،الجيش والاثنية في اوغندا عهد عيدي امين "دراسة تاريخية لجماعتي اللانجي والاشولي " ١٩٧١– ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ،٢٠١٤ ، ص١٢٢.

(٦٩) وليم توردف ، الحكم والسياسة في افريقيا ، ترجمة كاظم هاشم ، ليبيا ، ٢٠٠٤، ص ٢٧٧ ؛ مهدي عبد الملك غرسه ، المصدر السابق ، ص ٨٦–ص٨٧ ؛ حورية بناني ، محمد بوزيان ، المصدر السابق ، ص ٥٤٩.

(٧٠) محمد محمود الامام ، المصدر السابق ، ص١١٠–ص١١١.

(٧١) لمزيد من التفاصيل ينظر : محمود ابو العينين ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٦– ٢٠٠٧ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مركز البحوث ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٦٥ .

(٧٢) امينه بو بصله ، دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في تحقيق التنمية ، الامن والاستقرار في افريقيا ، " السياسة الدولية " مجلة ، القاهرة ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢، ص١٨٣–ص١٨٤

(٧٣) صلاح الدين حسن ، المصدر السابق ، ص٢٥٩.

(٧٤) نجيب نايت عبد العزيز ، دور المنظمة الاقليمية في تسوية النزاعات في افريقيا " الايكواس وتسوية النزاع الايفوري نموذجا " ، رسالة ماستر غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٢

(٧٥) سامي بخوش ، المصدر السابق ، ص٣٠.

(٧٦) اكتسبت ليبيريا اهمية كبيرة في اعقاب الحرب العالمية الثانية لحرص الرئيس الليبيري وليم توبمان ١٩٤٤–١٩٧١ على ربط ليبيريا بجهود تأسيس منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ومنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ، لمزيد من التفاصيل ينظر : عفراء عطا ، جعفر محمود سلمان ،دور ليبيريا السياسي على الصعيدين الدولي والاقليمي ١٩٤٥– ١٩٧١ ، " دراسات في التاريخ والاثار" مجلة ، بغداد ، العدد ٨٣ ، ايلول ٢٠٢٢ ، ص ٣٣–ص ٤٦.

(٧٧) سامي بخوش ،المصدر السابق ، ص٣٠ ؛ امينه بو بصله ، المصدر السابق ، ص١٨٤.

(٧٨) بدر حسن شافعي ، تسوية الصراعات في افريقيا " نموذج الايكواس " ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٦٧.

(٧٩) عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص٨٢.

(٨٠) امينة بو بصله ، المصدر السابق ، ص١٨٤.

(٨١) نجيب نايت عبد العزيز ،المصدر السابق ، ص ٤٣ ؛ سامي بخوش ، المصدر السابق ، ص ٣٠– ص٣٥.

(82) Djeneba Traore, De'fis et perspectives de la CEDEAO, instint de lAfrique de loust ,novembre 2018,p.09

(٨٣) ويقصد بذلك تقديم المنح والمعونات للدول الفقيرة في غرب افريقيا واهمها دور غرفة التجارة النيجيرية في انشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لدول غرب افريقيا ، لمزيد من التفاصيل ينظر: السيد فليفل، محمود ابو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠١– ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة ، ص٨٣.

(٨٤) بدر حسن شافعي ، المصدر السابق ، ص ٧٣ ؛ امينة بو بصلة ، المصدر السابق، ص ١٨٤ .

(٨٥) نسرين سالم ، شهرزاد ادمام ، الاستراتيجية الامنية للايكواس في تسوية النزاعات : دراسة في التسوية السياسية والعسكرية للنزاع في مالي ، " ابحاث قانونية وسياسية " مجلة ، الجزائر، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ايلول ٢٠٢٠ ، ص ٣٦ ؛ امينة بو بصلة ، المصدر السابق ، ص١٨٥.

(٨٦) سماح سيد احمد ، التكامل الاقليمي كألية لتعزيز السلم والامن في افريقيا " مع اشارة خاصة لدور الايكواس في غرب افريقيا " ، المؤتمر الثاني لشباب الباحثين " قضايا السلم والامن في افريقيا " ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٤ ؛ محمد الشريف شيباني ، دور منظمة الايكواس في تسوية النزاعات في غرب افريقيا " دراسة الاليات والانجازات" ، " مدارات سياسية " مجلة ، الجزائر ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ٢٠٢١ ، ص٣١٨.

(٨٧) نجيب نايت عبد العزيز ، المصدر السابق ،ص٤٤ ؛ سامي بخوش ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(٨٨) امينه بو بصلة ، المصدر السابق ، ص ١٨٦.

(٨٩) عصموني خليفة ، المصدر السابق، ص٢٥٢ ؛ محمد الشريف شيباني ، المصدر السابق ، ص٣١٩.

(٩٠) من ابرز الهياكل الامنية التي اوجدت في اقليم غرب افريقيا هو انشاء منظمة الايكواس نظام دفاعي في اطار بروتوكول عام ١٩٧٨ يقضي بعدم الاعتداء بين الدول اعضاء المنظمة ، كما تم في عام ١٩٨٠ تأسيس الميثاق الدفاعي للايكواس فضلا عن الاعلان عن المبدأ الصادر عام ١٩٩١ للدفاع وحفظ السلام ، وتم ايضا تأسيس ما عرف بقوات " الايكوموج" "ECOMOG " كفريق رصد تابع للايكواس للتدخل المبكر للمنظمة في الصراعات وتسويتها ، ومنها الصراع في ليبيريا منذ عام ١٩٩٠ وسيراليون منذ عام ١٩٩١. لمزيد من التفاصيل ينظر : نسرين سالم ، شهرزاد ادمام ، المصدر السابق ، ص ٣٧– ص٣٩ ؛ سماح سيد احمد ، المصدر السابق ، ص ١٠–ص١١.

(٩١) عصموني خليفة ، المصدر السابق ، ص٢٥٢ ؛ امينه بوبصلة ، المصدر السابق ، ص١٨٥.

(٩٢) عصموني خليفة ، المصدر السابق ، ص٢٥٢.

(٩٣) امينة بو بصلة ، المصدر السابق ، ١٨٥.

(٩٤) بدر حسن شافعي ، المصدر السابق ، ص٧٨.

(٩٥) المصدر نفسه ، ص ٧٨–ص٨٠ .

(٩٦) عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص٨١ ؛ تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي " سادك" ،" افريقيا قارتنا" مجلة ، العدد ٨ ، تشرين الثاني ٢٠١٣ ، ص٣.

(٩٧) لمزيد من التفاصيل ينظر : السيد فليفل ، محمود ابو العينين ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠١– ٢٠٠٢ ،المصدر السابق ، ص٩٥.

(٩٨) عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ،ص ٨٢ ؛ تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي " سادك" ، المصدر السابق ، ص ٣.

(99) Journal of thee Geostrategic Intelligence , Vol.4, No.1, Aug 2022 pp.106.

(١٠٠) تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي " سادك" ، المصدر السابق ، ص١– ص٢ .

(١٠١) صلاح الدين حسن ، المصدر السابق ، ص٢٦٢.

(102) Journal of thee Geostrategic Intelligence , op,cit.pp.106-107 .

(١٠٣) سماح سيد احمد ، المصدر السابق ، ص٤ ؛عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ،ص ٨١.

(١٠٤) صلاح الدين حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢.

(105) Journal of thee Geostrategic Intelligence , op,cit.pp.106-107;

سماح سيد احمد ، المصدر السابق ، ص٤ –ص٥ ؛ السيد فليفل ، محمود ابو العينين ، المصدر السابق ، ص٩٥.

(١٠٦) عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص ٨١–ص٨٢.

(١٠٧) سماح سيد احمد ، المصدر السابق ، ص ٦ ؛ فوزية خدا كرم ،المصدر السابق ، ص١٨٢.

(١٠٨) امين اسبر ، المصدر السابق ، ص ١٨٢.

(١٠٩) محمود زكريا ، التجمعات الاقليمية في افريقيا " الخريطة التنظيمية وتقييم الاداء" ، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية وسط افريقيا ، القاهرة ، ٢٨ ايار ٢٠٢٠ .

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) سماح سيد احمد ، المصدر السابق ، ص ٥ ؛ فوزية خدا كرم ، المصدر السابق ، ص١٨٢ .

(١١٢) سماح سيد احمد ، المصدر السابق ، ص ٦.

(١١٣) عادت الجماعات العرقية للظهور بقوة بعد ان خمدت ابان الحرب الباردة في ظل ما يعرف بالولاء المصطنع او الطاعة المفروضة ويعود ذلك الى ان الانظمة السابقة في القارة الافريقية الاحادية والدكتاتورية الطابع، استطاعت ان تمنع حدوث اي محاولة لتمزيق الدول التي حكمتها ، فهناك ١٦ حربا في افريقيا من بين ٣٦ حربا اهلية تدور رحاها في العالم ويتراوح عدد قتلاها على ١٠٠ الف شخص سنويا ، وقد ساهم انتهاء الحرب الباردة في ازدياد حدتها وفي ظهور اشكال جديدة للعنف شهدت انتهاكات لحقوق الانسان حتى وصلت للإبادة الجماعية المتبادلة حيث كل جماعة تريد القضاء على الجماعة القومية والعرقية الاخرى لغرض تحقيق اهداف انفصالية او للوصول الى السلطة او صراع حول شكل نظام الحكم . ينظر : نغم محمد صالح ، التطورات السياسية في افريقيا " جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة"، " العلوم السياسية" مجلة ، عدد ٣٥ ، ٢٠٠٧، ص٢٢٠ .

(١١٤) تعد جمهورية " الكونغو الديمقراطية" من اهم النماذج الافريقية التي شهدت اعنف الحروب الاهلية ، فعند مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأت الانفلاتات الامنية فيها حتى اخذت منحى خطيرا فيها وتطورت مع حلول ١٩٩٣ تزامن ذلك مع الحرب الاهلية في راوندا مما ترك انعكاسات وخيمة على الاستقرار الداخلي ، انتهت موجة العنف باشتعال حربين اهليتين الاولى ١٩٩٦–١٩٩٧ والثانية ١٩٩٨–٢٠٠٣ ولا يمكن ان تعد المدة الفاصلة بينهما مدة سلام لان النظام الحاكم في البلاد لم يكن يسيطر على ٤٠% من اقاليم الكونغو الديمقراطية فضلا عن استمرار حالة العنف الموروثة من الحرب الاهلية الاولى . لمزيد من التفاصيل ينظر : فوزية زراولية ، الريع والحروب الاهلية في افريقيا " جنوب الصحراء مع الاشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية " ، " الحقيقة " مجلة ، الجزائر ، العدد ٣٩ ، كانون الاول ٢٠١٦ .

(١١٥) لم يكن الصراع في جمهورية " افريقيا الوسطى" ابدا دينيا انما سياسيا عرقيا ، فالرؤساء الذين وصلوا الى السلطة اتجهوا نحو تسيس الاختلافات الاثنية وليس الدينية حيث كان كل فردا منهم وعند استيلائه على الحكم يعمل على تقوية جماعته العرقية من خلال الدعم ومنح الامتيازات خاصة الرئيس " اندريه كولينغبا " ١٩٨١– ١٩٩٣ ودعمه لجماعته العرقية " باكوما" ، كذلك الرئيس " انجي فيليكس باتاسيه " ١٩٩٣– ٢٠٠٣ ودعمة لجماعته العرقية في " ساراكابا" ، وقد كانوا رؤساء من الديانة المسيحية لذلك لم تكن الانقلابات والفوضى في عهدهم الا لغرض الاستيلاء على السلطة واحتكارها ولم يكن

العامل الديني مؤثرا في تلك الصراعات . لمزيد من التفاصيل ينظر : وليد دوزي ، الصراع السياسي والديني وتأثيره على ازمة الهوية في جمهورية افريقيا الوسطى ، " العلوم السياسية " مجلة ، العدد ٢٤ ، ٢٠٢١ ، ص١٧٩ .

(١١٦) سامي بخوش ، المصدر السابق ، ص ٤٠.

(١١٧) سماح سيد احمد ، المصدر السابق، ص ٨– ص ٩ ؛ سامي بخوش ، المصدر السابق ، ص٤١.

(١١٨) عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص ٨٤ ؛ صلاح الدين حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٦١.

(١١٩) امين بلعيفة ، السياسات الاقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي " دراسة في تاثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي " ، " ابحاث قانونية وسياسية " ، الجزائر ، العدد ٣ ، حزيران ٢٠١٧، ص٨٥.

(١٢٠) ابراهيم قلواز ، الاتحاد المغاربي " مقومات التكامل ومعوقات التفعيل " ، " الباحث للدراسات الاكاديمية " مجلة ، الجزائر ، العدد ٦ ، اذار ٢٠١٥ ، ص٢٧٨.

(١٢١) صاغور هشام ، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول ، " البشائر الاقتصادية " مجلة ، الجزائر ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، اب ٢٠١٩ ، ص ١٢٠٥ .

(١٢٢) حسين بو قارة ، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والافاق ، " الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية" مجلة ، الجزائر ، العدد ٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٥٦.

(١٢٣) تأسست " اللجنة التونسية الجزائرية" بفضل جهود كل المناضل التونسي " علي باشا حامينه " ١٨٧٠ –١٩١٨ الذي مد يده للمقاومين الجزائريين واتصل برجال الحركة الوطنية في مراكش ، وكذلك بفضل جهود اخيه " محمد باشا حامينه " ١٨٨١–١٩٢١ الذي اسس مجلة " المغرب" في جنيف . لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد بلقاسم ،الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي ١٩١٠ –١٩٥٤، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص ٦٥ ؛ علي المحجوبي ، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٧– ص١٥٢.

(١٢٤) صاغور هشام ، المصدر السابق ، ص ١٢٠٦.

(١٢٥) حسين بو قارة ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

(١٢٦) ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠–١٩٤٥ ، ج٣ ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص١٠٥.

(١٢٧) حسين بوقارة ، المصدر السابق ، ص ٥٧

(١٢٨) حسين بو قارة ، المصدر السابق ، ص٥٨ ؛ كفاح كاظم الخزعلي ، موقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية ١٩٤٤–١٩٥٦، " المؤرخ العربي" مجلة ، بغداد ، العدد٣١ ، ١٩٨٧، ص١٧٣ ؛ عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ١٩١٤ – ١٩٤٧، ج٣، منشورات سائحي ، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٢٦.

(١٢٩) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(١٣٠) اسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨١ ، ص ١٢٨–ص١٢٩.

(١٣١) يعد النزاع الحدودي المسلح الجزائري المغربي من ابرز الاشكال المعبرة عن ان العنصر العسكري هو من يحتل اولوية بارزة في اليات التعامل مع النزاعات الحدودية، خاصة مع بداية عقد الستينيات فكانت المرحلة الممتدة من اول تشرين الاول لغاية ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ مرحلة من الاشتباكات في ثلاث مناطق " تندوف ، بشار" في الجزائر ومنطقة " عين فجيج " بالمغرب وهي الاشتباكات التي اطلق عليها " حرب الرمال" ، لمزيد من التفاصيل ينظر: بوزرب رياض ، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية ١٩٦٦٣–١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري، قسنطينه، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٦٣– ص٦٤ ؛ توفيق المديني ، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل " دراسة تاريخية سياسية " ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٦، ص٢١.

(١٣٢) امين بلعيفه ، المصدر السابق ، ص ٨٥– ص٨٦ .

(١٣٣) حسين بو قارة ، المصدر السابق ، ص ٦١.

(١٣٤) طغت الخلافات المغاربية نتيجة مشكلة الصحراء الغربية التي عندما انسحبت منها اسبانيا اخذت المملكة المغربية تصعد من ادعاءاتها بأحقيتها بهذه الصحراء وفقا لأدبيات حزب الاستقلال المغربي وزعيمة علال الفاسي بالتزامن مع صدور تقرير لجنة تحقيق اممية في تشرين الاول عام ١٩٧٥ التي اوصت بأجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء ، فضلا عن ان محكمة العدل الدولية لم تجد ما يعيق تطبيق اللائحة الاممية لتصفية الاستعمار وحق تقرير المصير لسكان الاقليم ، وهو ما احدث انعكاسات سلبية على العلاقات المغاربية اذ تجددت الخلافات بين الجزائر والمغرب ، كما انحازت موريتانيا للمغرب في مقابل انحياز ليبيا للجزائر مما زاد المشكلة تعقيدا ، لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الغني رميته ، الاتحاد المغاربي بين حلم الانجاز وتعثر المسارات " امام التجربة الاوربية وحتمية التفعيل " ، " دراسات تاريخية" مجلة ، الجزائر، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٩ ، ص ٤٣.

(١٣٥) محمد عادل قصري ، تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كاليه لمواجهة التحديات العالمية والاقليمية الراهنة، " الحقوق والعلوم الانسانية" مجلة ، الجزائر ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٢، ص ٢٣٤.

(١٣٦) تغيرت الكثير من المعطيات السياسية المغاربية خاصة بعد انقلاب زين العابدين بن علي في تونس في ١٩٨٧ ، واحداث تشرين الاول ١٩٨٨ في الجزائر فضلا عن سلسلة من الاضطرابات والانتفاضات في الجزائر والدار البيضاء وموريتانيا . ينظر : ابراهيم قلواز ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩.

(١٣٧) صاغور هشام ، المصدر السابق ، ص ١٢٠٧.

(١٣٨) محمد علي داهش ، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٧٨.

(١٣٩) محمد عادل ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥.

(١٤٠) امين بلعيفة ، المصدر السابق ، ص ٨٦.

(١٤١) محمد علي داهش ، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص١٩٣.

(١٤٢) محمد عادل ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(١٤٣) صاغور هشام ، المصدر السابق ، ص ١٢٠٧– ص ١٢٠٨.

(١٤٤) ام الخير عيشون ، اليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي ، " القانون والمجتمع " مجلة ، الجزائر ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، ٢٠٢١ ، ص٣٨٨.

(١٤٥) ام الخير عيشون ، المصدر نفسه ، ص٣٩٠–ص٣٩١ ؛ هشام صاغور ، المصدر السابق ، ص١٢٠٨–ص١٢٠٩.

(١٤٦) هشام صاغور ، المصدر السابق ، ص١٢٠٨ – ص ١٢٠٩.

(١٤٧) امين بلعيفه ، المصدر السابق ، ص٨٧.

(١٤٨) هشام صاغور ، المصدر السابق ، ص ١٢٠٩.

(١٤٩) ام الخير عيشون ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ ؛ لعجال اعجال محمد الامين " معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك ، " المفكر" ، الجزائر ، العدد ٥ ، اذار ٢٠١٠ ، ص٢٥.

(١٥٠) امين بلعيفه ، المصدر السابق ، ص ٨٨.

(١٥١) محمد عادل قصري ، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي واساليب تفعيله ، " دراسات اقتصادية" مجلة ، الجزائر ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، حزيران ٢٠١٧ ، ص ٤٩٥.

(١٥٢) ابراهيم قلواز ، المصدر السابق ، ص١٥٢.

(١٥٣) سامي بخوش ، المصدر السابق ، ص ٤٢.

(١٥٤) سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ١٩.

(١٥٥) البشير الكوت ، المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا " دراسة لأبرز المنظمات الفرعية " ، المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، ليبيا ، ٢٠٠٨ ، ص٦٩ ؛ عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص٨١.

(١٥٦) سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ١٩.

(١٥٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠.

(١٥٨) عبد الله الاشعل ، الاتحاد الافريقي والقضايا الافريقية المعاصرة ، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠.

(١٥٩) محمد محمود الامام ، المصدر السابق ، ص ٩٣.

(١٦٠) محمود ابو العينين ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مركز البحوث ، جامعة القاهرة ، ص ٤٧٦.

(١٦١) سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(١٦٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠.

(١٦٣) عبد الجليل جميل ، المصدر السابق ، ص ٨١ ؛ سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص٢٠– ص٢١ ؛ بلوافي محمد ، صديقي احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤.

(١٦٤) علي لحويمد ، ابعاد السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء ، " الدراسات الافريقية " مجلة ، القاهرة ، المجلد ٣٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦ ، ص ٣١٧–ص٣١٨ ؛ سامي بخوش ، المصدر السابق ، ص ٤٢.

[١٦٥] مصطفى علي امحمد ، دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية ، مالانج ، اندونسيا، ٢٠١٥، ص ٣١ .

[١٦٦] في ٢١ كانون الاول ١٩٨٨ حصل انفجار في الطائرة " بان امريكان " في رحلتها ١٠٣ التي غادرت مطار هيثرو وقادمة من المانيا في اتجاهها نحو نيويورك وديترويت في الولايات المتحدة الامريكية ، اذ انفجرت في بلدة لوكربي الاسكتلندية مما اسفر عن مقتل جميع ركابها وعددهم ٢٤٣ وطاقمها البالغ ١٦ فضلا عن ١١ مواطنا من اهالي لوكربي ، وجهت الحكومتان الامريكية والبريطانية اصابع الاتهام الى احدى المنظمات الفلسطينية ثم الى سوريا ثم اخيرا الى ايران ، لكن تلك السلطات عادت وبعد حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ بتوجيه اصابع الاتهام الى ليبيا وهو ما نفته ليبيا تماما ورفضت تسليم المتهمين الليبيين لتلك السلطات مما دفعهما الى حمل مجلس الامن الى اصدار قرار رقم ٧١٣ الذي فرض على ليبيا مجموعة عقوبات منها حظر الطيران المدني ومنع التحليق فوق الاراضي الليبية ،حاولت ليبيا تنفيذ كل تلك العقوبات مع استمرارها برفض محاكمة المتهمين امام القضاء الامريكي او البريطاني حتى شهدت الازمه انفراجا بين عامي ١٩٩٨–١٩٩٩ نتيجة المبادرات العربية والاقليمية ،تمت محاكمة المتهمين في محكمة اسكتلندية تنعقد في لاهاي اضافة الى قيام مجلس الامن بتعليق العقوبات المفروضة على ليبيا . لمزيد من التفاصيل ينظر : هاني عبيد زياري ، حادثة لوكربي عام ١٩٨٨ واثرها على العلاقات الامريكية – الليبية ، " الدراسات المستدامة " مجلة ، السنة الرابعة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ملحق ٢ ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٤٢–ص٤٥١.

[١٦٧] محمود دريدي ، البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية ١٩٩٥–٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص ١٤١–ص١٤٢.

[١٦٨] يعد النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد من اقدم القضايا الموروثة من الاستعمار ، بدا النزاع عندما استولت القوات الليبية على الشريط الحدودي ضمن منطقة " اوزو" شمال دولة تشاد ذلك في عام ١٩٧٣ استنادا على المعاهدة الفرنسية – الايطالية المبرمة في كانون الثاني ١٩٣٥ التي تقترح ان تمتد حدود المستعمرات الفرنسية باتجاه الجنوب اما شريط " اوزو" فقد تركته لإيطاليا ،لكن تلك المعاهدة لم تحظ بمصادقة الطرفين مما جعلها غير ملزمه لهما ، اسفر الاحتلال الليبي لتلك المنطقة بقطع العلاقات بين البلدين منذ عام ١٩٧٨ واستمرار ذلك النزاع حتى عام ١٩٩٠ عندما اتفق الطرفان وضمن اطار التسوية السلمية للنزاع الذي عقد في الجزائر عام ١٩٨٩ ان يتم احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية التي قررت في ٣ شباط ١٩٩٤ وبأغلبية ١٢ صوت مقابل صوت واحد الحكم لصالح تشاد وان الشريط الحدودي ضمن سيادتها وذلك بناء اسس معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين فرنسا وليبيا في اب ١٩٥٥. لمزيد من التفاصيل ينظر: جمال عبد الناصر مانع ، القانون الدولي العام " المجال الجوي ، البحري ، البري " ، ج٢ ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٨ ؛ عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود " الاسس والتطبيقات" ، ج٢ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص ٨٨

[١٦٩] سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٩.

[١٧٠] محمود دريدي ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

[١٧١] سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٢– ص٢٣.

(١٧٢) البشير الكوت ، المصدر السابق ، ص ١٨٥– ص١٨٦ ؛ سعيد علي احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٣.

قائمة المصادر :

أولاً :

ا– الوثائق المنشورة باللغة العربية :

١– السيد فليفل ، محمود ابو العينين ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠١– ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مركز البحوث ، جامعة القاهرة
٢– عبد السلام محمد شلوف واخرون ، وثائق افريقية ، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والاعلان ، ٢٠٠١ .
٣– محمود ابو العينين ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مركز البحوث ، جامعة القاهرة

ب– الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية :

١– ميثاق الامم المتحدة ، الفصل الثامن في الموقع :
http://w.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-viii/index.html

ج– الوثائق المنشورة باللغة الفرنسية :

1- Le Programme Minimum D' integration (PMI), 2009-2012, commission de l 'union africaine, 2010,p.2

ثانيا :

ا– الكتب العربية والمعربة :

١– ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠–١٩٤٥ ، ج٣ ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٩٢
٢– اسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨١ .
٣– اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية " دراسة في الاصول والنظريات" ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١.
٤– البشير الكوت ، المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا " دراسة لأبرز المنظمات الفرعية " ، المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، ليبيا ، ٢٠٠٨ .
٥– امين اسبر ، مسيرة الوحدة الافريقية ، دار الكلمة للنشر ، لبنان ، ١٩٨٣ .
٦– ايناس سعدي عبدالله ، الحرب الباردة " دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية ، اشور بنيبال للطباعة والنشر ، ٢٠١٥،
٧– بدر حسن شافعي ، تسوية الصراعات في افريقيا " نموذج الايكواس " ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٨– توفيق المديني ، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل " دراسة تاريخية سياسية " ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٦

٩- جمال عبد الناصر مانع ، القانون الدولي العام " المجال الجوي ، البحري ، البري " ، ج٢ ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .
١٠- حتي ناصيف يوسف ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ،القاهرة ، ١٩٨٥ .
١١- حلمي الشعراوي ، الفكر السياسي والاجتماعي في افريقيا ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلوماتية ، مصر، ٢٠٠١ .
١٢- حسن نافعة ،محاضرات في التنظيم الدولي ، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة ،١٩٩٠ .
١٣- راوية توفيق ، العولمة والاقليمية الجديدة في افريقيا ، افريقيا والعولمة ، برنامج الدراسات المصرية الافريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
١٤- سعد حقي توفيق ، تاريخ العلاقات الدولية ، السنهوري للنشر والطباعة ، بغداد ، ٢٠١٠.
١٥- صلاح الدين حسن ، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
١٦- عادل عبد الرزاق ، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي (رؤية مستقبلية) ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر، ٢٠٠٧ .
١٧- عامر مصباح ، نظريات التكامل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠٠٨.
١٨- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ١٩١٤ – ١٩٤٧ ، ج٣ ، منشورات سائحي ، الجزائر ، ٢٠٠٨ .
١٩- عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا "دراسة نظرية ميدانية " ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧.
٢٠- عبد الله الاشعل ، الاتحاد الافريقي والقضايا الافريقية المعاصرة ، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٢١- عبد الملك عوده ، فكرة الوحدة الافريقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
٢٢- علي المحجوبي ، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، ١٩٨٦.
٢٣- عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود " الاسس والتطبيقات" ، ج٢ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
٢٤- وليم توردف، الحكم والسياسة في افريقيا ، ترجمة كاظم هاشم ، ليبيا ، ٢٠٠٤ .
٢٥- : محمد بلقاسم ،الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي ١٩١٠ -١٩٥٤، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر ، ٢٠١٣ .
٢٦- محمد الجبالي ، السوق الافريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، د.ت .
٢٧- محمد الحسيني مصيلحي ، منظمة الوحدة الافريقية " من الناحيتين النظرية والتطبيقية دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٦.
٢٨- محمد السعيد ادريس ، تحليل النظم الاقليمية ، دراسة في اصول العلاقات الدولية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،٢٠٠١ .

٢٩- محمد السيد سليم ،تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٣٠- محمد عاشور ، التكامل الاقليمي في افريقيا " الضرورات والمعوقات " ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، مصر، ٢٠٠٧ .
٣١- محمد عاشور ، احمد علي سالم ، محرر التكامل الاقليمي في افريقيا " رؤى وافاق" ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ،مشروع دعم التكامل الافريقي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٣٢- محمد علي داهش ، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠٠٤ .
٣٣- محمد علي داهش ، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، ٢٠١١ .
٣٤- محمد محمود الامام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠٠٤ .
٣٥- معمر بوزنادة ،المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ١٩٩٢ .
٣٦- هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن، ١٩٩٥ .

ب- الكتب باللغة الانكليزية :

1- Mark Leopold, Idi Amin: The Story of Africa's Icon of Evil,2020,pp.vi,vii

ثالثا: الرسائل والاطاريح :

١- بوزرب رياض ، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية ١٩٦٦٣-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري، قسنطينه ، الجزائر، ٢٠٠٨ .
٢- حنان حسين رمضان ، التكامل الاقليمي بين النظرية والواقع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥ .
٣- حوسين بلخيرات ،التكامل الاقليمي في منطقة المغرب العربي (دراسة تحليلية مقارنة في اسهامات نظرية العلاقات الدولية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،٢٠١٧ .
٤- رضا دمدوم ، محاضرات مقياس المنظمات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري ،٢٠٠٥ .
٥- سامي بخوش ، دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا " أنموذج منظمة الايكواس في ليبريا وكوت ديفوار " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ٢٠٢١
٦- شحاب نوال ، اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ،٢٠١٠ .

٧- عبد الجليل جميل ، اقتصاديات التكامل واشكالية التكتل الاقتصادي الافريقي " حالة مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا " NEPAD " ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيلالي ، الجزائر ، ٢٠١٥ .

٨- عوض عبد الحميد محمود ،الجيش والاثنية في اوغندا عهد عيدي امين "دراسة تاريخية لجماعتي اللانجي والاشولي " ١٩٧١- ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ،٢٠١٤ .

٩- محمود دريدي ، البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية ١٩٩٥-٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٢ .

١٠- مصطفى علي امحمد ، دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية ، مالانج ، اندونسيا، ٢٠١٥ .

١١- نجيب نايت عبد العزيز ، دور المنظمة الاقليمية في تسوية النزاعات في افريقيا " الايكواس وتسوية النزاع الايفوري نموذجا " ، رسالة ماستر غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، ٢٠٢٠ .

١٢- نجوى امين الفوال ، النظم العسكرية في افريقيا " دراسة تطبيقية على اوغندا "،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

رابعا : البحوث والمقالات المنشورة :

١- باللغة العربية:

١- ابراهيم قلواز ، الاتحاد المغاربي " مقومات التكامل ومعوقات التفعيل " ، " الباحث للدراسات الاكاديمية " مجلة ، الجزائر ، العدد ٦ ، اذار ٢٠١٥ .

٢- ام الخير عيشون ، اليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي ، " القانون والمجتمع " مجلة ، الجزائر ، المجلد ، العدد ١ ، ٢٠٢١.

٣- امين بلعيفة ، السياسات الاقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي " دراسة في تاثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي " ، " ابحاث قانونية وسياسية " ، الجزائر ، العدد ٣، حزيران ٢٠١٧ .

٤- امينه بو بصله ، دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في تحقيق التنمية ، الامن والاستقرار في افريقيا ، " السياسة الدولية " مجلة ، القاهرة ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ .

٥- ايهاب عبد الله ، اثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا " الكوميسا" في عملية التنمية في السودان ، " جامعة الشندي " مجلة ، السودان ، العدد ١١ ، تموز ٢٠١١ .

٦- بلوافي محمد ، صديقي احمد ، "المنظمات الاقليمية في افريقيا" ، " الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية " مجلة ، الجزائر ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٦ .

٧- بن الشيخ عبد الرحمان ، مدياني محمد ،واقع التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا ، " الاقتصاد وادارة الاعمال " مجلة ، الجزائر ، مج ٢ ، عدد ٦، ٢٠١٨ .

٨- تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي " سادك" ،" افريقيا قارتنا" مجلة ، القاهرة ، العدد ٨ ، تشرين الثاني ٢٠١٣ .

٩- جمال ضلع ، الاطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة لشرقي وجنوب افريقيا " كوميسا " ، " افاق افريقية " مجلة ، القاهرة ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠٠٠.
١٠- حسين بو قارة ، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والافاق ، " الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية" مجلة ، الجزائر ، العدد ٢ ، ١٩٩٦ .
١١- حمزة فطيمة ،التكتلات الاقتصادية كأداة تؤثر في تعزيز التجارة الدولية ،" العلوم الانسانية " مجلة ،الجزائر، المجلد ٢٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٢ .
١٢- حورية بناني ،محمد بن بوزيان ، التكتلات الاقتصادية في افريقيا بين المقومات والمعوقات ، "القانون والعلوم السياسية" مجلة ، الجزائر، مج ٨، العدد ١، ٢٠٢٢ .
١٣- سعيد علي احمد ، خبرات التكامل في التجمعات الاقليمية الافريقية " حالة تجمع دول الساحل والصحراء "سين–صاد"، القاهرة ، " افاق افريقية" مجلة ، مج ١٣، عدد٤٤ ،٢٠١٦ .
١٤- سماح سيد احمد ، التكامل الاقليمي كألية لتعزيز السلم والامن في افريقيا " مع اشارة خاصة لدور الايكواس في غرب افريقيا " ، المؤتمر الثاني لشباب الباحثين " قضايا السلم والامن في افريقيا " ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١٥- شخصية العدد " الزعيم التنزاني جوليوس نيريري " ، " افريقيا قارتنا " مجلة ، العدد ٧ ، ايلول ٢٠١٣.
١٦- صاغور هشام ، اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول ، " البشائر الاقتصادية " مجلة ، الجزائر ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، اب ٢٠١٩ .
١٧- عبد الرحمن اسماعيل الصالحي ، الاتحاد الافريقي كمنظمة اقليمية ، من كتاب محمود ابو العينين ، الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .
١٨- عبد الغني رميته ، الاتحاد المغاربي بين حلم الانجاز وتعثر المسارات " امام التجربة الاوربية وحتمية التفعيل " ، " دراسات تاريخية" مجلة ، الجزائر ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٩ .
١٩- عزو محمد عبد القادر ، اثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في افريقيا ، " الحوار المتمدن" ، العدد٢٣٧٦ ، ١٧ اب ٢٠٠٨
٢٠- عصموني خليفة ، دواعي ومظاهر التكامل الاقليمي الاقتصادي في افريقيا، " المعيار" مجلة ،الجزائر ،مج ٦، العدد ١ ، ٢٠١٥ .
٢١- عفراء عطا ، جعفر محمود سلمان ،دور ليبيريا السياسي على الصعيدين الدولي والاقليمي ١٩٤٥– ١٩٧١ ، " دراسات في التاريخ والاثار" مجلة ، بغداد ، العدد ٨٣ ، ايلول ٢٠٢٢ .
٢٢- علي لحويمد ، ابعاد السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء ، " الدراسات الافريقية " مجلة ، القاهرة ، المجلد ٣٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦ .

٢٣- علاوي محمد لحسن ، الاقليمية الجديدة " المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي والاقليمي ، " الباحث" مجلة ،الجزائر، عدد٧، ٢٠١٠ .
٢٤- ٢٤- فوزية خدا كرم ، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية ، " العلوم السياسية " مجلة ، بغداد، العدد ٤٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
٢٥- فوزية زراولية ، الريع والحروب الاهلية في افريقيا " جنوب الصحراء مع الاشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية " ، " الحقيقة " مجلة ، الجزائر ، العدد ٣٩ ، كانون الاول ٢٠١٦ .
٢٦- كفاح كاظم الخزعلي ، موقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية ١٩٤٤-١٩٥٦ ، " المؤرخ العربي " مجلة ، بغداد ، العدد٣١ ، ١٩٨٧ .
٢٧- لعجال اعجال محمد الامين " معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك ، " المفكر" ، الجزائر ، العدد ٥ ، اذار ٢٠١٠ .
٢٨- محمد الشريف شيباني ، دور منظمة الايكواس في تسوية النزاعات في غرب افريقيا " دراسة الاليات والانجازات" ، " مدارات سياسية " مجلة ، الجزائر ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ٢٠٢١ .
٢٩- محمد المقداد وصايل السرحان ، الاتحاد الاوربي والعوامل المؤثرة على وزنه ، " المنارة " مجلة ، الاردن ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، ٢٠١٣ .
٣٠- محمد حسن الباشا ، الحرب الباردة وظهور الاحلاف في اوربا " حلف الناتو- حلف وارسو" ، " دراسات في التاريخ والحضارة " مجلة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، العدد٢ ، ٢٠٢٢ .
٣١- محمد عادل قصري ، تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كاليه لمواجهة التحديات العالمية والاقليمية الراهنة ، " الحقوق والعلوم الانسانية" مجلة ، الجزائر ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٢ .
٣٢- محمد عادل قصري ، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي واساليب تفعيله ، " دراسات اقتصادية" مجلة ، الجزائر ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، حزيران ٢٠١٧ .
٣٣- محمود زكريا ، التجمعات الاقليمية في افريقيا " الخريطة التنظيمية وتقييم الاداء" ، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية وسط افريقيا ، القاهرة ، ٢٨ ايار ٢٠٢٠ .
٣٤- موالدي سليم ، حميدوش امحمد ، دراجي كريمو ، محاولات التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا " المعوقات والافاق" ، " الحقوق والعلوم الانسانية " مجلة ، الجزائر، العدد ٣٤ ، ٢٠٠١.
٣٥- نسرين سالم ، شهرزاد ادمام ، الاستراتيجية الامنية للايكواس في تسوية النزاعات : دراسة في التسوية السياسية والعسكرية للنزاع في مالي ، " ابحاث قانونية وسياسية " مجلة ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ايلول ٢٠٢٠ .
٣٦- نغم محمد صالح ، التطورات السياسية في افريقيا " جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة" ، " العلوم السياسية" مجلة ، عدد ٣٥ ، ٢٠٠٧ .
٣٧- هاني عبيد زياري ، حادثة لوكربي عام ١٩٨٨ واثرها على العلاقات الامريكية – الليبية ، " الدراسات المستدامة " مجلة ، السنة الرابعة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ملحق ٢ ، ٢٠٢٢ .

٣٨- وسام احمد طه ، التطور التاريخي لفكرة الوحدة الافريقية حتى قيام منظمة الوحدة ١٩٦٣ ، "بحوث الشرق الاوسط" مجلة ، القاهرة ، العدد٣٩ .

٣٩- وليد دوزي ، الصراع السياسي والديني وتأثيره على ازمة الهوية في جمهورية افريقيا الوسطى ، " العلوم السياسية " مجلة ، العدد ٢٤ ، ٢٠٢١ .

ب – البحوث والمقالات الاجنبية:

1- Alemayehu Geda and Haile Kibret , Regional Economic Integration in Africa : A Review of Problems and Prospects with a Case Study of Comesa, 2000,p.3

في الموقع :www.comesa.net

2- Journal of thee Geostrategic Intelligence , Vol.4, No.1, Aug 2022 3- Djeneba Traore, De De'fis et perspectives de la CEDEAO, instint de lAfrique de loust ,novembre 2018,p.09

خامسا : المواقع الالكترونية :

1-http://www.islamonaline.net/Arabic/politice/2001/05/25/Article/